



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

واقع

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في قطاع غزة

2019





مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في قطاع غزة

2019

سبتمبر 2020



مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين - قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترو، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -
ص.ب: 5270

تليفاكس:

+970-(0)8-2820442 /7

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714
تليفاكس:

+970-(0)8-2484555 /4

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان - عمارة قشطة - الطابق الأول
تليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

info@mezan.org

الصفحة الإلكترونية:

www.mezan.org

لتقديم الشكاوي والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الإلكتروني واختيار أيقونة الشكاوي والاقتراحات

www.mezan.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان © 2020

المحتويات

5	مقدمة.....
6	توطئة عامة.....
6	1.1 انتهاكات الاحتلال واستمرار الحصانة.....
8	1.2 العوامل الدولية ومحاولات تكريس الحصانة.....
11	1.3 العوامل الإقليمية والمحلية.....
14	الأوضاع الاقتصادية.....
14	القطاع الصناعي:.....
16	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث:.....
17	قطاع الخياطة والنسيج:.....
17	1.3 الصناعات البلاستيكية.....
18	القطاع التجاري:.....
20	القطاع الزراعي.....
23	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.....
23	قطاع السياحة والآثار.....
25	قطاع الآثار:.....
25	قطاع الطاقة.....
27	الحق في العمل.....
29	الأحوال الاجتماعية (الفقر ومستوى الحماية الاجتماعية).....
30	الأمن الغذائي:.....
30	واقع الأشخاص من ذوي الإعاقة:.....
31	الحق في الصحة:.....
34	الحق في بيئة صحية نظيفة.....
34	تلوث مياه البحر:.....
35	خطر النفايات الطبية:.....
35	الحق في مياه الشرب في قطاع غزة – (حقائق وتحديات).....
37	الحق في السكن الملائم.....
38	الحقوق الثقافية:.....
38	الحق في التعليم:.....
42	حق المشاركة في الأنشطة الثقافية:.....
44	الخلاصة والتوصيات:.....

مقدمة

دأب مركز الميزان لحقوق الإنسان على إصدار تقريره السنوي حول "واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة"؛ الذي يسلط الضوء على تداعيات وانعكاسات الانتهاكات المنظمة والمتواصلة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى تمتع حوالي مليوني إنسان في قطاع غزة بحقوقهم.

ويأتي تقرير عام 2019م متأخراً بالنظر للظروف الاستثنائية التي مرّ بها قطاع غزة - ولم يزل - في ظل جائحة كورونا، ولاسيما الإغلاق العام لمعظم المؤسسات والدوائر الحكومية وغير الحكومية بما ذلك توقف عمل المركز الميداني والمكتبي والاكتفاء بالعمل عن بعد انسجاماً مع القرارات الحكومية.

واعتمد مركز الميزان في الحصول على بيانات التقرير على حصيلة عمليات الرصد والتوثيق التي يُجريها، فضلاً عن البيانات التي يحصل عليها من الجهات الحكومية وغير الحكومية مثل: الوزارات الحكومية والاتحادات والنقابات المختلفة. كما استخدم باحثو المركز المقابلة كأداة لجمع المعلومات، وحلّلوا المعطيات المتوفرة في التقارير المتخصصة المساعدة كتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وجهات الاختصاص.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والكشف عن مدى احترام السلطات للأحكام الواردة في القوانين الدولية، ويُظهر تأثير الانتهاكات والسياسات والإجراءات على تمتع سكان قطاع غزة بحقوقهم، ومدى انعكاس الانتهاكات على أحوال السكان وأوضاعهم الإنسانية والمعيشية. ويرمي التقرير إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات للمسؤولين وأصحاب القرار ودوائر التأثير.

وينطلق التقرير من حقيقة أن دولة فلسطين انضمت إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يترتب عليها التزامات وواجبات تقتضي اتخاذ خطوات للإعمال التدريجي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمان عدم التمييز في أي مجال من مجالات الحياة العامة. وينبغي عليها مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، والتي تغطي مجموعة واسعة من الأهداف والغايات والعمل بشكل دؤوب على تقليص الفجوة ما بين الواقع والمأمول.

وتؤكد المعلومات التي يوردها التقرير أن عام 2019م شهد استمراراً لتدهور أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، نتيجة جملة من العوامل والمسببات؛ من أهمها: مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي استهداف المدنيين وممتلكاتهم، واستمرارها في فرض الحصار والإغلاق على القطاع، وغياب التدخلات الفاعلة من قبل السلطات الحكومية.

وتسبب الحصار وجملة القيود الإسرائيلية مع استمرار الانقسام وتداعياته؛ في تراجع حاد في معدلات النمو الاقتصادي الناجم عن تضرر القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل: الصناعة، والتجارة، والزراعة، والسياحة والمهن والحرف. هذا بالإضافة لما لحق بمكونات البيئة والمواقع الأثرية والسياحية، وقطاع الطاقة (الكهرباء) من أضرار. ومست تلك التداعيات بجملة حقوق الإنسان ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في الصحة، والحق في السكن المناسب، والحق في العمل، والحق في التعليم والحق في المياه، والحق في بيئة نظيفة وآمنة.

وفي خاتمته يوصي التقرير بضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية للضغط على سلطات الاحتلال وإلزامها باحترام قواعد القانون الدولي، ووقف استهداف المدنيين وممتلكاتهم وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ (12) عاماً.

ويحث التقرير الجهات الفلسطينية على اتخاذ التدابير والإجراءات لإنهاء الانقسام، ووضع الخطط والاستراتيجيات والموازنات المناسبة، وتخصيص الموارد، التي تكفل معالجة جذرية للقضايا والأزمات التي تعصف بالسكان، بما يضمن حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودعوة المؤسسات والدول إلى زيادة مستوى التعاون والتنسيق لتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة المادية والفنية لحماية حقوق الإنسان وتحويل القطاع إلى مكان صالح لحياة آدمية.

توطئة عامة

شهد العام 2019 انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة، خلفت مآسي ومعاناة كبيرة لنحو مليوني إنسان جراء انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكفولة وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما كان متوقعاً ساءت الأحوال المعيشية، وفشلت مساعي ومحاولات الفلسطينيين لتحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي والعيش بكرامة؛ بعد أن استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض حصارها المشدد، واستهدفت بهجماتها الجوية والبرية والبحرية المدنيين وممتلكاتهم الخاصة، فضلاً عن مرافق ومقومات أساسية لا غنى عنها لحياة السكان.

وشهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها قطاع غزة الكثير من التطورات التي أسهمت في مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع وهي تطورات تقاطعت فيها العوامل المرتبطة بالاحتلال مع العوامل المحلية والدولية، وكانت على النحو الآتي:

1.1 انتهاكات الاحتلال واستمرار الحصانة

تواصلت انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وهجماته بحق المدنيين في قطاع غزة، ولم يتورع جنود الاحتلال عن استخدام القوة المفرطة والمميته دون أي اكتراث بقواعد القانون الدولي الإنساني؛ الأمر الذي تسبب على امتداد العام 2019 في قتل (108) أشخاص من بينهم (23) طفلاً، و(7) سيدات؛ وإصابة (5821) شخص، وصفت جراح عدد كبير منهم بالخطيرة. وشكّل الأطفال ما نسبته (37%) من إجمالي الإصابات، بينما بلغت نسبة النساء (4.4%) بينها. كما اعتقلت سلطات الاحتلال (147) شخص وأخضعت عدد منهم للمحاكمات الجائرة، من بينهم (35) طفلاً أي ما نسبته (23.8%). وواصلت عمليات الاستعراض العسكري وحركت آلياتها الثقيلة بهدف تثبيت فرض المنطقة مقيدة الوصول براً، فبلغ عدد توغلاتها في المنطقة الحدودية (59) مرة¹.

وواصلت قوات الاحتلال عمليات القتل المنظم بحق المشاركين في مسيرات العودة السلمية، وارتكبت جرائم قتل خارج نطاق القضاء، حيث اغتالت "بهاء أبو العطا" أحد القيادات العسكرية البارزة في حركة الجهاد الإسلامي، عبر هجوم بالصواريخ استهدف منزله، عند حوالي الساعة 4:00 من فجر الثلاثاء الموافق 2019/11/12م، بينما كان نائماً؛ ما تسبب في قتله هو وزوجته وأوقع أربعة من أبنائه جرحى ومصابين، من بينهم ثلاثة أطفال وألحق أضراراً مادية كبيرة في المبنى والممتلكات².

(1) لمزيد من التفاصيل انظر، تقرير "من الميدان" الإحصائي حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال العام 2019م. الرابط: <http://mezan.org/post/29858>.

(2) لمزيد من المعلومات راجع بيان الميزان حول الموضوع، الرابط: <http://www.mezan.org/post/29472>.

وبعد جريمة الاغتيال وسّعت تلك القوات من هجماتها الحربية واركتبت جريمة بحق أسرتي شقيقين من عائلة السواركة، تعيشان في منزلين مسقوفين بالصفوح، ما تسبب في قتل تسعة من أفراد الأسرتين. وكعادتها حاولت سلطات الاحتلال تبرير جريمة قصف عائلتي السواركة، بأنها استهدفت مسئولاً في القوة الصاروخية لسرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الأمر الذي تأكد كذبه، وبدأت تختلق روايات متضاربة في معرض محاولتها التنصل من جريمة القتل البشعة³.

وشكّلت طريقة تعامل قوات الاحتلال مع مسيرات العودة دليلاً واضحاً على انتهاك قواعد القانون الدولي والاستخفاف بالحياة، حيث قام أفراد القوات المحتلة المحصنين خلف السواتر الرملية، والمدمجين بالأسلحة، والمزوّدين بتقنيات عالية للمراقبة، بفتح نيران أسلحتهم تجاه المشاركين السلميين في مسيرات العودة بما في ذلك استهداف الصحفيين وأفراد الطواقم الطبية والأطفال والنساء. وخلال عام 2019م قتلت قوات الاحتلال (35) شخصاً من المشاركين في المسيرات السلمية، من بينهم (12) طفلاً، وسيدة، فيما أصيب (5600) من بينهم (2077) طفل، و(239) سيدة.

وتتواصل معاناة الفلسطينيين جراء الانتهاكات الجسيمة والمنظمة التي ترتكبتها سلطات الاحتلال؛ والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. كما تتواصل سياسات التمييز العنصري، وسط إمعان سلطات الاحتلال في عمليات التهويد وتهجير السكان الفلسطينيين قسراً عن ديارهم عبر سياسات عنصرية، في ظل غياب المحاسبة عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي التي ترتكبتها سلطات الاحتلال.

وبالرغم من أن المحاكم ونظام العدالة داخل دولة الاحتلال هو جزء أصيل من نظام الاحتلال والتمييز، إلا أن الفلسطينيين لم يتوقفوا عن محاولاتهم الوصول إلى العدالة من خلال هذا النظام. والغريب وغير المسبوق أن المحاكم في دولة الاحتلال أصبحت تقاطع الضحايا وتحرمهم من فرصة اللجوء إليها وليس العكس. ومن الشواهد الكثيرة على هذا الأمر رفض محكمة القدس يوم الأربعاء 2019/07/03م، طلب الاستئناف المقدم من مركز الميزان على القرار الصادر عن المحكمة المركزية في بئر السبع بتاريخ 2017/11/20م، والقاضي برد الدعوى التي رفعها المركز ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي بشأن الهجوم على منزل المواطن ناصر أبو اسعيد، والذي تسبب في قتل زوجته وإصابة ابنه وشقيقته وزوجة أخيه ووالده وتدمير منزله بشكل كلي⁴.

وكما الأعوام السابقة، استمر الحصار المشدد على قطاع غزة للعام الـ (12) على التوالي، حيث منعت حرية حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة، وهذه السياسة الإسرائيلية -طويلة الأمد- نجم عنها كوارث إنسانية ومعاناة شديدة دفع المدنيين ثمنها. وطالت القيود على الحركة؛ المرضى الذين هم بأمر الحاجة للوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج، والمرافقين لهؤلاء المرضى؛ ورفضت وماطلت في استصدار التصاريح اللازمة لهم لاجتياز معبر بيت حانون (إيرز) والسفر لخارج القطاع لتلقي العلاج. ونتيجة لاستمرار هذه الإجراءات؛ فارق الحياة اثنان من المرضى وهما طفل وسيدة، علماً أنه كان بالإمكان انقاذ حياتهما لو سمحت سلطات الاحتلال لهما بمغادرة القطاع وتلقي العلاج. ويكشف موت اثنين من الفئات الضعيفة حجم الادعاءات الباطلة والزائفة التي تنتزع بها سلطات الاحتلال وتبريراتها بأن الرفض دوافعه "أمنية"، وفيه تأكيد على أن الحصار لا يستثني الأطفال والنساء وخاصة المرضى منهم.

(3) لمزيد من المعلومات راجع بيان الميزان حول الموضوع، الرابط: <http://www.mezan.org/post/29521>

(4) لمزيد من المعلومات راجع بيان الميزان حول القضية، الرابط: <http://www.mezan.org/post/28969>

وعادت سلطات الاحتلال لاستخدام السولار الصناعي اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، ورقة ضغط على السكان ومعاقبتهم، وأوقفت خلال العام عمليات التوريد⁽⁵⁾، ما اضطر إدارة محطة توليد الطاقة بغزة إلى وقف أحد مولدات التشغيل؛ مما فاقم من أزمة نقص الكهرباء. وخلق نقص امدادات الكهرباء أزمة طالت قطاع الخدمات بما فيها قطاع الصحة، حيث نفذت مخزونات الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية، وأصبحت بموجبها حياة المرضى في خطر شديد؛ خاصة أنه ترافق مع استمرار أزمة العجز في الأدوية والمستلزمات الطبية. وجاء قرار السلطة الفلسطينية القاضي بوقف تحويل المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية ليضاعف من معاناة عدد من المرضى وذويهم.

وخلال عام 2019م ظهرت أزمة المقاصة من جديد، بعدما قررت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اقتطاع مبلغ (138) مليون دولار سنوياً قيمة رواتب ومستحقات المعتقلين وعائلات الشهداء. وفي ظل هذه التطورات اضطرت السلطة الفلسطينية لاعتماد موازنة طوارئ تستند إلى خطة نقدية تقشفية، علماً أن الموازنة العامة تقدم دعماً إلى قطاع الأمن بنسبة أكبر من قطاع التعليم والصحة، وتشير البيانات⁶ إلى أن وزارة الداخلية والأمن العام تحتل ما نسبته (19%) من النفقات العامة (تشمل النفقات التطويرية)، وأوضح التقرير أن انخفاض حصة قطاع الأمن من الموازنة العامة ظاهرياً؛ وهو يعود إلى تخفيض فاتورة الرواتب والأجور التي تعزى إلى إحالة عدد كبير من موظفي القطاع العسكري للتقاعد المبكر، وتحميلهم على بند المتقاعدين. ويُشار إلى أن حصة وزارة الصحة لم تتجاوز (11%)، ووزارة التربية والتعليم (18%).

وتواصل سلطات الاحتلال حملات التشهير والتضييق على المنظمات غير الحكومية وإصاق تهم الفساد والإرهاب في محاولة لشيطنتها ونزع الشرعية عن عملها المهني. وتقود حملات ضغط منظمة تستهدف برلمانات الدول التي تقدم تمويلاً للمؤسسات الأهلية الفلسطينية بما في ذلك البرلمان الأوروبي نفسه؛ ما دفع إلى تقليص تمويلها وتراجع بعضها عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع كثير من القيود والشروط كأساس لتقديم المنح.

1.2 العوامل الدولية ومحاولات تكريس الحصانة

لعل من أبرز التطورات السياسية التي تنتهك قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وشكلت تهديداً - ولم تنزل - للحقوق الفلسطينية المشروعة في الحرية والعدالة وتقرير المصير، إعلان الإدارة الأمريكية عن "صفقة القرن"، والتي أجمع الفلسطينيون بكافة أطرافهم ومشاربهم وأماكن تواجدهم على رفضها، ومع ذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى تمريرها قبل الإعلان الرسمي عنها فيما عرف بقاء البحرين⁷، حيث نظم اجتماع حضرته الولايات المتحدة عدداً من رؤساء وممثلي الدول العربية، لدفع الفلسطينيين إلى التنازل عن حقوقهم غير القابلة للتصرف مقابل مكاسب اقتصادية على حساب الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

(5) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحفي بعنوان: ارتفاع نسبة العجز في الطاقة الكهربائية إلى 70% الميزان يستنكر قرار سلطات الاحتلال وقف توريد السولار الصناعي لغزة ويجذر من تداعياته على الأوضاع الإنسانية المتدهورة، تاريخ النشر (26/يونيو/2019)، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/28944>

(6) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، (2019)، التقرير السنوي الحادي عشر، واقع النزاهة ومكافحة الفساد، فلسطين 2018م.

(7) وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، (24/يونيو، 2019م)، رفض واسع للورشة الأمريكية في البحرين. تاريخ الاطلاع: 16 فبراير 2020م، الرابط: <https://cutt.us/2Cfq4>

وفي سياق محاولات الإدارة الأمريكية تقويض الحقوق الثابتة للفلسطينيين، وقع الرئيس الأمريكي مرسوم اعتراف الولايات المتحدة بمدينة القدس عاصمة لدولة إسرائيل⁸، ونقلت سفارتها إلى المدينة في ذكرى النكبة من عام 2018م، وأعلن عن حق إسرائيل في السيادة على الجولان السوري. وكان الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة، دوراً حاسماً تجاه تغيير موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) من الدور الأمريكي في عملية السلام. وواصلت الإدارة الأمريكية سلوكها المخالف لقرارات الشرعية الدولية، والمنتكر لحقوق الشعب الفلسطيني. حيث أغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، كما قررت الإدارة الأمريكية قطع تمويلها عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وأوقفت برامج الوكالة الأمريكية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ في محاولة لإنهاء قضية اللاجئين وحرمانهم من حقهم في العودة والتعويض، وفي مسعى لتقويض وجود وكالة الغوث الدولية الذي يشكل عاملاً من عوامل إبقاء قضية اللاجئين حية لحين حلها وفقاً للقرارات الدولية ذات العلاقة، أو في إطار الحل الشامل.

وفي تطور إيجابي ولاف في مواجهة المخططات الأمريكية جاء موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة ليؤكد على أهمية ومكانة (الأونروا) واحترام المجتمع الدولي لدورها الإغاثي والإنساني والتشغيلي لنحو (5,6) مليون لاجئ من فلسطين في الشرق الأوسط، بحيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13/ كانون الأول 2019م بشكل ساحق على تمديد مهام ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى عام 2023م.

وبالرغم من قرار الجمعية العامة تتواصل معاناة (الأونروا) التي تواجه أزمة مالية تهدد قدرتها على الوفاء بواجباتها؛ نتيجة توقف إسهام الولايات المتحدة الأمريكية المالي، الأمر الذي ترافق مع زيادة وتيرة الاحتياجات وتدهور الأوضاع الإنسانية بفعل التغيرات والتقلبات السياسية والأمنية والصحية⁽⁹⁾.

شجع دعم الإدارة الأمريكية للامحدود لدولة الاحتلال على مواصلة انتهاك وتجاهل قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، وواصلت اعتداءاتها على السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم، وارتكبت مخالفات جسيمة ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتجاهلت التأثيرات الكارثية للحصار المفروض على قطاع غزة مما فاقم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو غير مسبوق.

وفي سياق سعيهم لوقف الجرائم والانتهاكات بحقهم، تفاعل الفلسطينيون بالوصول إلى العدالة والنصفة الدولية، حين أشارت مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية السيدة "فاتو بنسودا" أنها تعمل على فتح تحقيق رسمي في "جرائم حرب" ارتكبت، وأكدت أن لديها قناعة بأن هناك أساساً معقولاً للمضي قدماً في التحقيق بشأن الوضع في فلسطين"، وأن الحالات المحتملة الناشئة عن الوضع ستكون مقبولة. وأكدت على طموحات وتطلعات الفلسطينيين في العدالة وقالت: "لا توجد أسباب حقيقية للاعتقاد بأن التحقيق لن يخدم العدالة". تجدر الإشارة بأنه في وقت سابق طلبت المدعية العامة من الدائرة التمهيديّة الأولى "حكماً قضائياً" لتأكيد أن المحكمة قد تمارس اختصاصها على الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وغزة⁽¹⁰⁾

(8) المرجع السابق، الرابط: <https://cutt.us/y8Rz9>

(9) الأونروا، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/i4CKO>

(10) الأمم المتحدة، مدعية المحكمة الجنائية الدولية تعلن عزمها فتح تحقيق رسمي في "جرائم حرب ارتكبت" في فلسطين، الرابط الإلكتروني:

<https://news.un.org/ar/story/2019/12/1045971>

وأشار المقرر الخاص للأمم المتحدة في تقريره إلى غياب المحاسبة والتحقيقات الفعالة ومدى علاقتها باستمرار الجرائم والانتهاكات، عندما عبّر عن بواث القلق المتعلقة بمستوى المحاسبة الدولية نتيجة تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي وصفها بالمريعة ولا سيما في قطاع غزة.

وأكد المقرر على أن الحصار البري والبحري والجوي المفروض على غزة وبعد أن دخل عامة الثاني عشر، بات مُقيداً وبشدة لحجم الواردات والصادرات، وتنتقل الأشخاص من غزة وإليها، ويضعف من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية المناسبة ونيل التعليم وسبل كسب الرزق.

وخلص في تقريره إلى أن العالم المعاصر لم يشهد احتلالاً يتواصل والمجتمع الدولي يعي تماماً انتهاكاته الجسمية للقانون الدولي، ويدرك أيما إدراك نية المحتل الواضحة بضم الأراضي وفرض السيادة الدائمة، ويعلم بحجم المعاناة والحرمان التي يعاني منها المدنيون جراء ذلك، ولا يبدي أي استعداد لاتخاذ إجراءات بناء على الأدلة الدامغة المعروضة عليه⁽¹¹⁾ ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة في تكريس الحصانة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة من الإسرائيليين، وكان التصعيد العلني والأخطر على هذا الصعيد تهديد مدعي عام المحكمة الجنائية وقضاتها⁽¹²⁾ إن مضوا قدماً في سعيهم لتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية، واعتبروا محاسبة المنتهكين خطأً أحمرًا في تجاوز لمنظومة العدالة الدولية، ولقيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان ولأسس النظام الدولي برمته. ويستمر عزز الفاعلين الدوليين، ولاسيما الدول الأطراف في اتفاقية جنيف عن الوفاء بواجباتهم بملاحقة ومساءلة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب.

وفي سياق متصل عبّرت لجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن أسفها لعدم إشراك دولة الاحتلال -أصحاب المصلحة- في معرض إعدادها لتقريرها الدوري الرابع، ولاسيما منظمات المجتمع المدني. وشددت على أنها تعيد تذكير الدولة الطرف بواجبها في احترام التزاماتها والتطبيق المتزامن للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، في حالة نزاع أو احتلال مسلح وهو ما أكدته المجتمع الدولي، ولاسيما محكمة العدل الدولية في فتاها المؤرخة 9 تموز/ يوليه 2004م.

ورحّب مركز الميزان لحقوق الإنسان بتاريخ 2019/10/30م بملاحظات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأممية على التقرير الدوري الرابع لدولة الاحتلال. وكان قد أعدّ تقريراً موازياً أرسله للجنة المعنية، والتي بدورها أخذت بالغالبية الساحقة من الحقائق التي ضمنها الميزان في تقريره للجنة. وعبرت اللجنة عن قلقها العميق إزاء جملة من الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وآثارها الخطيرة على تمتع الفلسطينيين ولاسيما من سكان قطاع غزة بحقوقهم.⁽¹³⁾

⁽¹¹⁾ انظر: تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، (21، أكتوبر، 2019).

⁽²⁾ منظمة العفو الدولية، بيان صحافي: تدعو منظمة العفو الدولية الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم المحكمة الجنائية الدولية وضحايا أخطر الجرائم في العالم، الرابط:

<https://cutt.us/SUAmB>

⁽¹³⁾ لمزيد من المعلومات راجع بيان الميزان حول الموضوع، الرابط: <http://www.mezan.org/post/29390>.

1.3 العوامل الإقليمية والمحلية

أسهم استمرار الانقسام الفلسطيني بشكل أو بآخر في إشغال الفلسطينيين عن مواجهة التصعيد الإسرائيلي المتواصل، ولاسيما قضم الأراضي وتكريس حصار غزة واقعاً. كما أفضى إلى تنصل وتهرب الأطراف الإقليمية من تحمل التزاماتها ولاسيما قرارات القمم العربية فيما يتعلق بالصراع.

ومما لا شك فيه أن التطورات الإقليمية والدولية أفضت إلى أزمة مالية، ترافقت مع محاولات سلطات الاحتلال الاستيلاء على أموال الفلسطينيين، كما حدث فيما يتعلق بمخصصات أسر الشهداء والجرحى، ومخصصات الأسرى والمحررين. ولعبت الأزمة المالية مع استمرار الانقسام والصراع الداخلي دوراً مهماً في تهرب الأطراف من تحمل مسؤولياتهم وتنفيذ التزاماتهم القانونية.

وظلت تدابير التقشف التمييزية في السياسات المالية العامة، ولاسيما استمرار سياسة التقاعد المالي، والحسومات على رواتب موظفي القطاع العام من سكان قطاع غزة؛ الأمر الذي أسهم في تردي الأحوال الاقتصادية، وخفض حجم الكتلة النقدية في السوق.

ولعل الإجراءات التي اتخذتها ونفذتها حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني في مطلع عام 2017م، واستمرت رغم الوعود المتكررة بوقفها، من العوامل المهمة في تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بحيث انعكست على أوضاع الموظفين في الوظيفة العمومية، الذين يواجهون مخاطر وتهديدات بقطع رواتبهم، على خلاف القوانين المرعية.

وانخفضت قيمة الرواتب حيث إن ما يتم صرفه من الراتب لا يتجاوز الـ(60%)، بالإضافة إلى استمرار التقاعد الإجباري، أو التقاعد المالي، والحسومات المختلفة على رواتب الموظفين العموميين في قطاع غزة على وجه التحديد؛ مما شكل انتهاكاً لمبدأ المساواة الذي يشكل جوهر القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكان لهذه القرارات تأثيرات سلبية على القوة الشرائية للمواطنين وعلى معدل الاستهلاك؛ انعكس سلباً على مفاصل الاقتصاد.

وفي هذا الإطار يتعين الإشارة إلى قرار وزارة المالية في قطاع غزة، التي اعتمدت آلية جديدة لصرف الرواتب الحكومية، وأعلنت أن أصحاب الرواتب ممن هم أقل من (1200) شيقل ستصرف رواتبهم بنسبة (100%)، وشرعت في توزيع الرواتب بنسب مختلفة حسب قيمة الراتب؛ الأمر الذي أثار حالة من الاستياء والامتناع، نتيجة انخفاض الدخل وتراكم المستحقات دون أمل بصرفها في المدى المنظور. وشهدت المؤشرات الاقتصادية تراجعاً واضحاً،⁽¹⁴⁾ على الرغم من استمرار المنح المقدمة من لجنة إعادة إعمار قطاع غزة "اللجنة القطرية" على مدار عام 2019م في صرف المساعدات النقدية للأسر المستورة بواقع (100) دولار، إلا أن تأثير هذه المنح على الاقتصاد كان محدوداً.⁽¹⁵⁾

هذا وحافظت البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي على معدلاتها المرعبة، وظلت ظاهرة التسول والهجرة تسيطر على المشهد الاجتماعي، وباتت الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع مثل الفقراء والمرضى في دائرة خطر حقيقي، وانكشف كثير من المواطنين والتجار مالياً لعدم قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة.

⁽¹⁴⁾ وزارة المالية، غزة، الرابط: http://mof.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=1601

⁽¹⁵⁾ لجنة إعادة إعمار قطاع غزة، الرابط: <https://q-grc.ps/#/>

وبالرغم من التدهور المتسارع في مستويات المعيشة والأوضاع الإنسانية لم تتخذ التدابير الرامية إلى حماية الحقوق الأساسية وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة؛ الأمر الذي وسّع ظاهرتي الفقر والبطالة، وأسهم زيادة الفوارق الاجتماعية، خاصة في ظل انخفاض المخصصات المالية والنفقات التطويرية، في مخالفة لواجب الحكومة في الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وساهم انخفاض تمويل المؤسسات الإغاثية وما تبعها من توقف بعض المؤسسات عن تقديم المساعدات الغذائية، في انخفاض مستوى التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، ومجال الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التعقيدات والمتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وفي مقدمتها الحملات الإسرائيلية المنظمة للضغط على المانحين لوقف تمويل المؤسسات الأهلية الفلسطينية أو العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذا بالإضافة إلى القيود والعراقيل التي تضعها الحكومة الفلسطينية وتتقاطع هذه العوامل لتتجمع وتشكل تحدياً حقيقياً لاستمرار العمل الأهلي ودوره في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

الجدير بالذكر أنه ونتيجة للتذبذب في المساعدات المقدمة إلى سكان قطاع غزة، وتراجع مستوى التمويل الدولي، امتد التأثير السلبي إلى أوجه النشاط الاقتصادي كافة؛ وبالتالي إلى دورة رأس المال بشكل عام. وبات الناس يواجهون صعوبة كبيرة في تفاصيل حياتهم اليومية، في ظل ضعف قدرتهم على توفير المتطلبات الرئيسية للحياة.

وظلت معدلات انعدام الأمن الغذائي والبطالة ومعدلات الفقر في مستويات مقلقة، وتركت آثاراً اجتماعية وأمنية واقتصادية، وزادت من الكلفة الإنسانية، وخلقت هذه الظروف معاناة هائلة مست بكرامة سكان القطاع خاصة الأطفال؛ والنساء؛ والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ووسط هذه التطورات استمر وتصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري، بحيث أُلقت الأوضاع المعيشية المتردية بتبعات جسدية ونفسية كارثية كرسّت ظاهرة العنف داخل المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. وفي هذا السياق أشار تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن العنف ضد النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (18-64) عاماً، - خاصة اللواتي تعرضن (على الأقل مرة واحدة) لأحد أنواع العنف من قبل الزوج- بينت النتائج الأساسية بأنه في العام 2019م، بلغ معدل انتشار العنف (35.2%)، بأشكاله المختلفة، حيث احتل العنف النفسي النسبة الأكبر بنسبة (62.5%)، فيما بلغت نسبة العنف الجسدي (25.8%)، والعنف الجنسي (8.7%).

كما أسهمت صعوبة الظروف الإنسانية في قطاع غزة في ظهور أشكال أخرى مثل: العنف الاقتصادي - كأن يطلب من الزوجة الإفصاح عن كيفية صرفها للمال، والتصرف بأموالها الخاصة، أو التصرف بإرثها دون موافقتها- وبلغت نسبته (46.7%)، بالإضافة إلى الإساءة الاجتماعية -كأن يتم عزل الزوجة عن أفراد الأسرة أو المنع من الاختلاط بهم - والتي سجلت ما نسبته (41.0%). ومؤشر على ضعف الثقة من جانب المرأة المعقّنة في الآليات والتدابير التي توفر لها الحماية من جانب الجهات المختصة، التزم حوالي (66.9%) من النساء اللواتي تعرضن لأحد أنواع العنف الصمت وسكتن عن الاعتداء ولم يبلغن أحداً بالأمر¹⁶.

(16) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019) النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني. رام الله، فلسطين.

وتكرس غياب مبدأي الفصل بين السلطات وسيادة القانون، في ظل غياب المجلس التشريعي وعدم استقلال السلطة القضائية، شاعت القيود على حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحفي والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات وحرية عملها، وكل ذلك يُشكل انتهاكاً صريحاً وواضحاً لأبسط التزامات دولة فلسطين بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي أصبحت دولة فلسطين طرفاً فيها.

وفي ظل ضعف أدوات المحاسبة نتيجة انتهاك الحقوق السياسية للمواطن وحرمانه من حقه في الانتخابات والمشاركة السياسية وغياب الفصل بين السلطات، واستناداً إلى مبدأ تكاملية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، حُرم الجمهور العريض من المواطنين أي أدوات قانونية تمكنهم من الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الأوضاع الاقتصادية

واصلت الأوضاع الاقتصادية تدهورها خلال العام 2019م؛ جراء انخفاض مستوى أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة (صناعة، تجارة، زراعة... الخ). وبالرغم أن القانون الدولي الإنساني يحظر على دولة الاحتلال تجويع السكان المدنيين واستهداف سبل عيشهم، لم تتورع قوات الاحتلال الإسرائيلي عن استهداف القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر ودونما تبرير. كما واصلت حصارها، الذي أكمل دور آلة التدمير الحربية في إضعاف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية عموماً، الأمر الذي أضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الأيدي العاملة والتصدي لمشكلة البطالة وأعداد العاطلين عن العمل التي تتضاعف سنوياً⁽¹⁷⁾.

وهذا ما تؤكد مؤشرات الأوضاع المعيشية كاستفحال الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، وعند المقارنة بين محافظات قطاع غزة الذي يخضع للحصار المشدد ومحافظات الضفة الغربية، نلاحظ تباين واضح في حصة كل منطقة من نسب الناتج المحلي الإجمالي، حيث استقرت حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (17.9%) عام 2019م⁽¹⁸⁾. ومن الجدير الإشارة إلى أن حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت في عام 1994م إلى ما نسبته (37.6%). وتأثر نصيب الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي كانعكاس لانخفاض الناتج الإجمالي لينخفض نصيب الفرد إلى ما نسبته (2.8%) عما كان عليه في عام 2018م، ليصل إلى ما مقداره (1,417) دولار أمريكي⁽¹⁹⁾.

ومن العوامل المؤثرة في تباطؤ عجلة الاقتصاد استمرار احتجاز سلطات الاحتلال لأموال المقاصة، خاصة وأنها تزامنت مع تراجع في مستوى المنح والمساعدات المقدمة للحكومة، ومحدودية قدرة القطاع الخاص على تحريك عجلة الاقتصاد⁽²⁰⁾. وهذا أدخل الاقتصاد في دائرة التأثير المتبادل، حيث تأثرت قيمة صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين في الوظيفة العمومية؛ الأمر الذي أسهم في انخفاض كبير في الانفاق الاستهلاكي الأسري؛ ما أثر على مستوى دخل التجار وأصحاب المهن وأفقد كثيرين لفرص عملهم.

ولإدراك واقع القطاعات الاقتصادية ومدى تأثير الانتهاكات الإسرائيلية عليها يستعرض التقرير عينة من القطاعات الرئيسية كالآتي:

قطاع الصناعة:

تأثر قطاع الصناعة بانتهاكات سلطات الاحتلال المستمرة، لا سيما القيود المفروضة على حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة وإغلاق المعابر وفرض الحصار المشدد، وتعذر استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج التي يعتبر تدفقها بحرية من الشروط الضرورية لتنمية القطاعات الإنتاجية. واستمر الحظر المفروض على استيراد البضائع التي عرفت سلطات الاحتلال بـ"ثنائية

⁽¹⁷⁾ ينبغي الإشارة إلى ما حذر منه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حيث أشار إلى أن استمرار الانتهاكات أدى لاختيار القطاعات الاقتصادية على نحو غير مسبوق، وهو ما يندر بمزيد من المعاناة وسوء الأحوال المعيشية، متوقعاً بأن معاناة الفلسطينيين ستفاقم نتيجة تراجع الأوضاع الاقتصادية، خاصة بعدما شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من الركود وارتفعت مستويات البطالة، واستشرى الفقر. وأشارت التوقعات المؤتمر إلى أنه لا توجد مؤشرات تبين أن العوامل السلبية الرئيسية المثبطة للنمو الاقتصادي سوف تتغير في المستقبل القريب، وتوقعت الأمم المتحدة استمرار انخفاض الدعم المقدم من المانحين، وتدهور الحالة الأمنية وانعدام الثقة بسبب الآفاق السياسية القائمة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نشرة صحفية، (2019، 10 سبتمبر) تقرير للأمم المتحدة يحذر من أن الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية بلغت الآن نقطة الانهيار.

⁽¹⁸⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام (2019).

⁽¹⁹⁾ المرجع السابق.

⁽²⁰⁾ سلطة النقد الفلسطينية، (2019)، تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية - الربع الرابع 2019م.

الاستخدام⁽²¹⁾، وهي قائمة طويلة وضبابية تشمل أغراضاً كالمعدات الطبية، معدات الاتصال، والألواح الخشبية، والمواد الأساسية كالإسمنت والحديد، والآلات والمعدات الثقيلة. وتعتبر المواد الممنوعة مواد خام أساسية يعطل نقصها عمل المنشآت الصناعية؛ ونجم عن ذلك انخفاض أعداد المصانع والعاملين فيها؛ وتراجع مستوى الإنتاج.

وطراً انخفاض لافت على انتاج القطاعات الصناعية التخصصية⁽²²⁾، حيث تراجعت الطاقة الإنتاجية بشكل مضطرب وانخفضت إلى ما نسبته (23%) في العام 2019م، بينما سجلت نسبته (35%) في العام 2017م، بينما ارتفع عدد المصانع المغلقة على مدى السنوات السابقة ليصل إلى (534) مصنع في عام 2019م⁽²³⁾.

وفي السياق ذاته فشلت آلية الإعمار (GRM)⁽²⁴⁾ في تحقيق غاياتها، وانتهت المدة الزمنية لعملية إعادة الإعمار وهي ثلاث سنوات-تنتهي في العام 2017م- دون الانتهاء بشكل كامل من عملية الإعمار، وانعكست سياسة تقطير المواد الخام على مجمل القطاعات الاقتصادية وتحديدًا قطاع المقاولات⁽²⁵⁾.

ومن العوامل الإضافية التي أضعفت نمو الصناعة، استمرار فرض معبر (كرم أبو سالم) الواقع جنوب شرق القطاع كمنفذ تجاري وحيد، مما يضاعف من تكلفة النقل والشحن نتيجة موقعه الجغرافي الأبعد عند مقارنته بمعابر أخرى مثل: معبر المنطار المغلق منذ سنوات.

الجدير بالذكر أنه خلال عام 2019م، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن السماح بإدخال (18) صنفاً من قائمة السلع التي كانت تحظر دخولها إلى قطاع غزة، ومن مجملها أسمدة زراعية، وكوابل فولاذية تستخدم في أنشطة الصيد؛⁽²⁶⁾ إلا أن هذه المواد تتطلب تنسيقاً وإجراءات طويلة. ولم يشعر العاملون في قطاع الزراعة بتغيير فعلي على قائمة المواد المحظورة، وهي لا تزيد عن كونها فقاعة إعلامية للتحايل ولتضليل الرأي العام الدولي.

وفي إطار سياسة المراوغة والتضليل تسمح سلطات الاحتلال بدخول سلعة وتمنع سلعة أخرى مرتبطة بالأولى، فمثلاً يسمح بدخول الحصمة ويمنع دخول الحديد وهذا يجعل الحصمة لا قيمة لها في مجال الانشاءات.

إضافةً لما سبق، ترتب على استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني تعقيدات ومشاكل قيدت من تنمية القطاع الصناعي خاصة في ظل استمرار الازدواج الضريبي وعدم دفع التعويضات المالية. فعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على العدوان الإسرائيلي في عام 2014م، لم تتسلم جميع القطاعات الصناعية تعويضات حقيقية تخفف من حجم الخسائر التي تكبدتها، وفقط

(21) مسلك - مركز للدفاع عن الحركة (2016م)، قوائم ماثلة للسوداء، الرابط: goo.gl/QwnyKO

(22) تشمل القطاعات الصناعية التخصصية ما يلي: قطاع الصناعات الغذائية، قطاع الصناعات البلاستيكية، قطاع الصناعات الكيماوية، قطاع الصناعات الورقية، قطاع صناعات الملابس والنسيج، قطاع الصناعات المعدنية، قطاع الصناعات الجلدية، قطاع الصناعات الإنشائية، قطاع الصناعات الألمنيوم، قطاع صناعات الطاقة المتجددة، قطاع الصناعات التقليدية.

(23) الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، (2020)، ملخص وضع القطاع الصناعي في قطاع غزة (2017-2019). غزة.

(24) آلية الإعمار (Gaza Reconstruction Mechanism) فرضت على سكان القطاع لإعادة بناء وإصلاح الدمار الذي لحق بالممتلكات خلال عدوان 2014، وجاءت الآلية (GRM) والتي أعلنها آنذاك رئيس مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) روبرت سيري بموافقة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتمت بواسطة منظمات الأمم المتحدة ومراقبتها، فهي تسمح لقوات الاحتلال بمراقبة مواد البناء الداخلة إلى القطاع، وحددت الفترة الزمنية للانتهاء من إعادة الإعمار بثلاث سنوات.

(25) على الحايك، رئيس جمعية رجال الأعمال، قابله: باسم أبو جري بتاريخ (6 يوليو/2020).

(26) صحيفة الأيام، (2019)، سلطات الاحتلال تقرّر السماح بإدخال سلع جديدة لغزة، الرابط:

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13504fday324030426Y13504fda

قطاعين تم تعويضهما من أصل (12) قطاعاً، وهما: قطاع الصناعات الخشبية، وقطاع الصناعات الإنشائية. وساهم انخفاض حجم الدعم الدولي والمشاريع التنموية في تراجع الأنشطة الاقتصادية التي تعاني من عدم وجود مظلة سياسية تشرف على تنظيم القطاعات الاقتصادية. ويؤكد المختصون أن عام 2019م سجل أدنى نقطة في مستويات الإنتاج وتشغيل العمالة في المصانع، حيث سجل القطاع الصناعي أقل من (23%) من طاقة الإنتاج. وبالإضافة إلى الحصار الإسرائيلي واستهداف القطاع الصناعي، وتأخر عملية إعادة الإعمار؛ وارتفاع تكاليف الإنتاج والعمالة، يأتي غياب البرامج التنموية والرؤية الواضحة لمساندة القطاع الخاص - الذي هو أساس البنية الاقتصادية- فضلاً عن استمرار مشكلة نقص التمويل والسيولة، وتأخر دفع الالتزامات لموردي المواد الخام؛ مما أدى إلى إغلاق عدد كبير من المصانع⁽²⁷⁾.

وللدلالة على أثر الانتهاكات المتواصلة على مجالات صناعية محددة، يستعرض التقرير ثلاث قطاعات تُظهر مدى التراجع في قوتها ومستوى الطاقة الانتاجية، وتشغيل الأيدي العاملة، وهي كالاتي:

قطاع الصناعات الخشبية والأثاث:

انخفضت أعداد المصانع والورش في قطاع الصناعات الخشبية والأثاث، خلال العام 2019م، إلى حوالي (100) منشأة من أصل (600) كانت تعمل سابقاً، ويعمل فيها حوالي (1500) عامل من أصل (11000) عامل. كما انخفضت نسبة مبيعات السوق المحلي وأسواق الضفة وإسرائيل والأسواق الدولية. وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سمحت بدخول بعض المواد الخام، إلا أن حجم النمو في هذا المجال ظل محدوداً، حيث تأثرت عملية التسويق وتصريف المنتجات؛ نتيجة اعتماد المستوردين في الخارج على منتجات بديلة عن منتجات قطاع غزة؛ نتيجة الإغلاق المتكرر وعدم انتظام وصول منتجات غزة وفق المواعيد المحددة⁽²⁸⁾.

وإلى جانب الحصار والقيود الإسرائيلية، اصطدمت صادرات قطاع الصناعات الخشبية، خلال العام 2019م، بمشكلة الازدواج الضريبي بين وزارة المالية في غزة والضفة، وبعدها من القيود التي فرضتها وزارة المالية على صادرات غزة. وانخفضت المبيعات في قطاع غزة؛ نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة بعد الإجراءات الحكومية، وفرض حسومات على رواتب الموظفين، من جهة أخرى، دفع تآكل القدرة الشرائية والظروف المعيشية الصعبة كثير من الشباب المقبل على الزواج إلى شراء الأثاث المستخدم⁽²⁹⁾.

(27) على الحايك، مرجع سابق.

(28) وضاح بيسو - رئيس اتحاد الصناعات الخشبية والأثاث الفلسطيني، قابله في مكتبه: حسين حمّاد، (7، يوليو، 2020).

(29) المرجع السابق.

قطاع الخياطة والنسيج:

تتوّأ قطاع الخياطة والنسيج مكاناً بارزاً بين الأنشطة الاقتصادية في الأعوام التي سبقت فرض الحصار على قطاع غزة⁽³⁰⁾، لكنه يشهد تراجعاً ملحوظاً جراء استمرار العوامل الخارجية المؤثرة عليه، وتقدّر المصادر أن الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع خلال عام 2019م لم تتجاوز (20%).

ويقدّر عدد المصانع والشركات في القطاع بـ(203) شركة ومصنع، يعمل منها بشكل دائم قرابة الـ (70-80) شركة ومصنعاً، تُشغّل ما بين (4000 إلى 5000) عامل/ة في كافة مناطق القطاع. علماً أن عددها ارتفع مقارنة بالعام 2018م؛ ويُعزى هذا النمو الطفيف إلى فتح المجال لتصدير كميات أكبر لأسواق الضفة وإسرائيل والأسواق الدولية، وزيادة الطلب على المنتجات في السوق المحلي. وبلغ عائد صادرات قطاع النسيج والخياطة في عام 2019م حوالي (32) مليون شيكل إسرائيلي، بعد أن كانت في العام 2018م (26) مليون شيكل⁽³¹⁾.

الجدير بالذكر أن أهم المعوقات التي تواجه هذا النشاط وتمنعه من النمو، استمرار القيود المفروضة على إدخال المواد الخام، وسحب تصاريح التجار، ومشكلة نقص التيار الكهربائي، وازدواجية الضرائب، واعتماد المستهلكين على المنتجات المستوردة⁽³²⁾.

1.3 الصناعات البلاستيكية

يضم قطاع الصناعات البلاستيكية صناعات الأدوات المنزلية والصحية والزراعية وصناعات المطاط والألواح البلاستيكية وألعاب الأطفال والنايلون والأكياس. ويبلغ عدد المصانع حوالي (150) مصنع، من بينها (75) أعضاء في اتحاد الصناعات البلاستيكية الفلسطينية.

ونتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية تأثر سلباً نشاط هذا القطاع، خاصة أن المنشآت والمصانع لم تسلم من عمليات القصف والتدمير، ولم يفتقر ذلك بدعم ومساندة من الجهات المختصة وتقديم التعويضات. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بأصحاب المصانع البلاستيكية في قطاع غزة منذ عدوان 2014م أكثر من (10) ملايين دولار أمريكي، بعد تضرر حوالي (40) مصنعاً بشكل جزئي وكلي. وبالرغم من مرور هذه السنوات لم يتلق أصحابها أية تعويضات؛ وجراء ذلك أغلقت أكثر من (90) منشأة. وبات هذا القطاع لا يوفر إلا حوالي (40%) من احتياجات السوق المحلي في العام 2019م بعد أن كان يوفر (80%) من احتياجاته في الفترة التي سبقت الحصار الإسرائيلي في العام 2007م. وانعكس التراجع في أعداد المنشآت والمصانع المغلقة على تشغيل الأيدي العاملة، والتي انخفض عددها من (8500) عامل في الأعوام الماضية ليستقر عددهم عند حوالي (3000) عامل خلال العام 2019م⁽³³⁾.

⁽³⁰⁾ بلغ عدد الشركات والمصانع التي تعمل في مجال الخياطة والنسيج، - قبل الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال في العام 2007 على قطاع غزة- حوالي (928) شركة ومصنع، يعمل فيها قرابة الـ(35000) عامل/ة، وبعد عمليات الاستهداف المنظم التي تعرّضت له تلك الصناعة والقيود الإسرائيلية انخفاض أعداد هذه المصانع والشركات وأصبحت بشكل تام، وفي العام 2014م - وهو العام الذي سمح فيه بالتصدير إلى أسواق الضفة الغربية- عاد للعمل عدد (137) مصنع وشركة منها، شغّل ما بين (2500-3000) عامل/ة، وزادت بشكل طفيف بعد السماح بالتصدير إلى إسرائيل في العام 2015م، ومع ذلك ظلت فاعلية وحيوية هذا القطاع دون المأمول بسبب التحديات التي تواجهها.

⁽³¹⁾ فؤاد عودة- عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ممثلاً لقطاع الملابس والنسيج، قابله عبر الهاتف: الباحث حسين حمّاد (9 يوليو 2020م).

⁽³²⁾ الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ملخص وضع القطاع الصناعي في قطاع غزة (2017-2019).

⁽³³⁾ سامي النّقار- رئيس اتحاد الصناعات البلاستيكية في قطاع غزة، قابله عبر الهاتف: الباحث حسين حمّاد (9 يوليو 2020م).

ويشير الاتحاد العام للصناعات إلى مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تنمية هذا القطاع، كالإجراءات المعقدة وصعوبة الحصول على تصاريح للمرور إلى الضفة أو إسرائيل أو إلى الخارج، بغية المساهمة في تسويق المنتجات والمشاركة في المعارض، أو حضور مؤتمرات تمكّنهم من تطوير منتجاتهم.

هذا بالإضافة إلى صعوبة التصدير، وتعقيدات الحصول على أدونات لإدخال المواد اللازمة للطباعة على مواد التعبئة والتغليف، وعدم توفر أسواق خارجية لتسويق المنتجات الفلسطينية، ومنع دخول بعض المواد الخام البلاستيكية مثل (الفاير جلاس ومواد تصنيع الكلل والاسفنج)، أو وضع العراقيل أمام استيرادها، وارتفاع أسعارها.

كما يشكّل ركود السوق المحلي تحدياً، بالنظر لضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، وغياب قوانين حماية المنتج الوطني، وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية، والازدواج الضريبي، واستمرار أزمة الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي. وأمام هذه التحديات تكبدت المصانع تكاليف إضافية لجهة توفير الكهرباء والطاقة وللتغلب على التكاليف التشغيلية يقوم أصحاب المصانع بتقليل عدد العمال أو العمل خلال أيام محددة من الأسبوع بحسب جدول الكهرباء ومحاسبة العمال وفق ساعة العمل⁽³⁴⁾.

القطاع التجاري:

تسببت القيود المفروضة على قطاع غزة في إحداث خلل دائم في الميزان التجاري، وفجوة كبيرة ما بين الصادرات والواردات. وبالرغم من أن تصدير البضائع والمنتجات للخارج يُعد من أهم الركائز لتحقيق النمو الاقتصادي، وجلب التدفقات النقدية؛ مما يساعد في دوران عجلة الإنتاج في المنشآت والقطاعات المختلفة ويسهم في تشغيل الأيدي العاملة. إلا أن سلطات الاحتلال وعبر سياساتها العقابية لم تسمح بتحقيق أي فرصة كي تتعافى القطاعات الاقتصادية، بل تحرص دائماً للحفاظ على الخل في الميزان التجاري.

الجدول رقم (1) يوضح حجم الواردات والصادرات عبر معبر كرم أبو سالم⁽³⁵⁾

الصادرات عبر معبر كرم أبو سالم			الواردات عبر معبر كرم أبو سالم	
الصادرات للخارج	الصادرات لإسرائيل (عدد الشاحنات)	الصادرات للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية)	المحروقات (عدد الشاحنات)	المساعدات والقطاع الدولي وجهات أخرى والقطاع الخاص (عدد الشاحنات)
268	443	2458	6,087	95,056
3169			101.143	الإجمالي

⁽³⁴⁾ معلومات حصل عليها الباحث حسين حماد، من الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، بتاريخ 2020/7/9م.

⁽³⁵⁾ لمزيد من المعلومات حول توزيع حركة الصادرات والواردات شهرياً، راجع تقرير "من الميدان" الصادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان. الرابط:

<http://www.mezan.org/post/29858>

يظهر من الجدول رقم (1) أن عدد الشاحنات الواردة والمحملة بالسلع والبضائع من المساعدات الدولية والقطاع الخاص تفوق بشكل كبير عدد الشاحنات المحملة بالبضائع والمصدرة للخارج، وفي حالة استثناء عدد الشاحنات المحملة بالمحروقات والواردة للقطاع، سنلاحظ أن الفارق كبير بين حجم الواردات والصادرات حيث إن مجموع عدد الشاحنات المصدرة تشكل (3%) من مجموع أعداد الشاحنات الواردة.

من جهة أخرى استمرت الاعتقالات في صفوف التجار ورجال الصناعة، وطراً انخفاض على أعداد التصاريح الممنوحة للتجار. وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال المتمركزة عند حاجز بيت حانون (إيرز) اعتقلت (9) تاجر، أثناء مرورهم عبر الحاجز خلال عام 2019م.⁽³⁶⁾

وفي سياق متصل ونتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية تعثرت قدرة أصحاب الأعمال والتجار على سداد الديون، الأمر الذي ظهر جلياً من حركة تقاص الشيكات. ففي العام 2019م بلغ عدد الشيكات المرجعة في قطاع غزة (20,585) شيك، وتشكل ما نسبته (11.1%) من عدد الشيكات المقدمة للتقاص وقيمتها حوالي (63.9) مليون دولار⁽³⁷⁾. وزادت احتمالية تعرض هؤلاء إلى الحبس والملاحقة؛ بسبب تراكم الديون.

(36) وفق مصادر التوثيق في مركز الميزان لحقوق الإنسان.

(37) معلومات حصل عليها المركز من سلطة النقد الفلسطينية.

القطاع الزراعي

استمرت الانتهاكات المنظمة التي تستهدف القطاع الزراعي، كاستهداف المزارعين والعاملين في المناطق الزراعية وممتلكاتهم على امتداد السياج الفاصل الشرقي والشمال لقطاع غزة. وتواصل تلك القوات فرض المنطقة مقيدة الوصول (Access Restricted Areas) على امتداد السياج الشرقي والشمال لقطاع غزة⁽³⁸⁾، وتستخدم أنواع مختلفة من الأسلحة الرشاشة، والقذائف المدفعية والصاروخية وتطلق النار من أبراج المراقبة والآليات العسكرية دون تمييز أو تناسب. وتواصل عمليات التوغل وتجريف الأراضي الزراعية، فضلاً عن أعمال رش المبيدات بالطائرات داخل أراضي القطاع حيث ألحقت المواد الكيميائية الضرر بالمحاصيل والمزروعات الفلسطينية⁽³⁹⁾.

وارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي (457) انتهاك في المنطقة العازلة، شملت أعمال القصف وإطلاق النار على الأراضي الزراعية، ورعاة الأغنام، وصائدي العصفير، وعمال جامعي الحصى وأسفر ذلك عن إصابة (16) مواطناً⁽⁴⁰⁾.

وتتعمد تلك القوات حرمان الفلسطينيين من فلاحه أراضيهم واستغلالها؛ الأمر الذي كانت له آثار كارثية على الاقتصاد، وخاصة الانتاج الزراعي، كما مست بالسلة الغذائية لقطاع غزة، وأثرت على قدرة السكان على تأمين حاجاتهم الغذائية من الخضروات. فحرمان المزارعين من الفلاحة والاستثمار في مساحة واسعة من الأراضي، حوالي 35% من إجمالي الأراضي المخصصة للزراعة في قطاع غزة، ونحو 15% من إجمالي مساحة قطاع غزة⁽⁴¹⁾؛ يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني. وفي السياق ذاته ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي (347) انتهاك ضد الصيادين في عرض بحر قطاع غزة، استخدمت خلالها الذخيرة الحية. وجدير بالذكر أن الانتهاكات تقع ضمن المساحة التي تسمح فيها سلطات الاحتلال للصيادين بمزاولة عملهم، وهي تتراوح بين (3 إلى 12) ميلاً بحرياً، بالرغم من أن اتفاقيات أوسلو تسمح للصيادين الفلسطينيين بالوصول إلى عمق (20) ميلاً بحرياً.⁽⁴²⁾ وتسببت الانتهاكات الإسرائيلية بإصابة (16) صياداً فلسطينياً، واعتقال (35) آخرين. كما تعمدت تخريب أدوات الصيد الخاصة في الصيادين (11) مرة، واستولت على (15) مركب صيد. ولم تكف سلطات الاحتلال بالانتهاكات المباشرة بل

(38) مزيد من التفاصيل عن المنطقة مقيدة الوصول (Access Restricted Areas)، راجع تقرير الميزان الإحصائي "ممنوع الوصول" خلال العام 2019م، الرابط:

<http://mezan.org/post/30588>

(39) أرسل مركز الميزان لحقوق الإنسان - غزة، وجمعية "جيشاه- مسلك" للدفاع عن حرية الحركة، ومركز "عدالة، برسالة إلى رئيس الحكومة ووزير الأمن الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وإلى المدعي العسكري العام والمستشار القانوني للحكومة، طالبتهم خلالها بالامتناع عن رش المبيدات من الجو داخل قطاع غزة وبالقرب من أراضيهم، حيث تلحق هذه العمليات أضراراً خطيرة بالمحاصيل الزراعية، وتعرض صحة السكان للخطر، مزيد من التفاصيل على الرابط الآتي: <http://www.mezan.org/post/27566>

(40) انظر تقرير الميزان الإحصائي "ممنوع الوصول" خلال العام 2019م، الرابط: <http://mezan.org/post/30588>

(41) التقديرات حول ما تمثله المنطقة مقيدة الوصول من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية وإجمالي مساحة الأرض في قطاع غزة تعود لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية في العام 2012م.

(42) بموجب اتفاقية أوسلو - الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي فإن مساحة الصيد المسموح للفلسطينيين العمل فيها تصل إلى (20) ميلاً بحرياً، على امتداد شاطئ قطاع غزة فقط وميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة الحدود المائية الشمالية، قلصت سلطات الاحتلال منذ تاريخ 1996/3/22م، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً، وعلى مدار السنوات اللاحقة قلصت مساحة الصيد وحصرتها في معظم الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية

استخدمت قطاع الصيد كورقة ضغط على سكان قطاع غزة وقامت بتقليص مساحات الصيد لمسافة ثلاثة أميال، وأغلقت البحر بشكل كامل وتكررت هذه القرارات (20) مرة، وفي أوقات مختلفة على امتداد عام 2019⁽⁴³⁾.

وتواصل سلطات الاحتلال حظر دخول المواد اللازمة للصيد وصيانة المراكب؛ وعلى الرغم من سماحها بدخول الأسلاك المجدولة (الستي)، اللازمة للصيادين في عملية سحب الشباك والقوارب، شريطة تحديد أسماء المستفيدين بشكل مسبق، فيما أبقت الحظر سارياً على دخول مادة (الفايبر غلاس)، وهي المادة الأساسية المستخدمة في صناعة وصيانة المراكب، ومنع دخول المحركات البالغة قدرتها (40) حصاناً، علاوة على استمرار حظر دخول الأجهزة البحرية الإلكترونية، مثل: (G.P.S) الذي يستخدم في تحديد المواقع وعمق المياه في البحر.⁽⁴⁴⁾

تجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعادت (84) قارباً ومركباً ممن تم مصادرتها في أوقات سابقة، وهي موزعة على النحو الآتي: (40) حسكة مجداف، و(44) قارب حسكة، أطوالها تتراوح بين (4.70م إلى 7.5 متر) تعمل بالمحرك، بالإضافة إلى (9) محركات.⁽⁴⁵⁾

وأُسفرت الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة عن تراجع مضطرب في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير بيانات وزارة الزراعة بغزة⁽⁴⁶⁾ إلى أنه طرأ انخفاض واضح على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأخير، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة المساهمة (7.7) في العام 2008م - أي قبل عدوان عام 2008/2009 - انخفضت مساهمته في عام 2019م لتسجل ما نسبته (5.02) فقط.

وتوزعت قيمة الانتاج الزراعي في عام 2019م على المجالات الآتية: الإنتاج النباتي (54.7%)، وهو يشكل النسبة الأكبر كما هو ملاحظ، والإنتاج الحيواني (42.6%)، وإنتاج الثروة السمكية (2.7%) ونجد أن مساهمة الثروة السمكية باتت محدودة بالنظر إلى القيود والانتهاكات المفروضة على الصيادين.

إن حجم التراجع الكبير في فاعلية وقوة هذا القطاع الحيوي الذي يشغل حوالي (32000) عامل من بينهم (3951) صياد، يتطلب حمايته وتفكيك العقبات والتحديات التي تحول دون تنميته، خاصة القيود المفروضة على استيراد مدخلات الإنتاج من الآلات الزراعية، بحجة أنها ذات "استخدام مزدوج"، واستمرار الحظر على استيراد بعض الأسمدة، والكيماويات، والأنابيب الفولاذية للحجج ذاتها.

⁽⁴³⁾ في اليوم الدولي للقضاء على الفقر، نظم مركز الميزان والاتحاد الأوروبي فعالية عرض خلالها صور للصيادين وفيديو قصير عن معاناتهم وأثر الإغلاق على ظروفهم المعيشية في غزة. لمزيد من المعلومات راجع الرابط: <http://www.mezan.org/post/29353>.

⁽⁴⁴⁾ نزار عياش: نقيب الصيادين الفلسطينيين، مقابلة شخصية أجراها باسم أبو جري 22 أغسطس 2019م.

⁽⁴⁵⁾ جهاد صلاح: مدير الخدمات بالثروة السمكية - وزارة الزراعة، مقابلة شخصية أجراها باسم أبو جري بتاريخ 22 أغسطس 2019م.

⁽⁴⁶⁾ وزارة الزراعة الفلسطينية، بيانات غير منشورة، حصل عليها المركز عبر البريد الإلكتروني بتاريخ (9 يوليو، 2020م).

إن حرمان المزارعين من تنمية وزراعة المنطقة القريبة من الحدود⁽⁴⁷⁾ يحول دون استفادة سكان القطاع من حوالي (35%) من إجمالي الأراضي المخصصة للزراعة في قطاع غزة، ونحو (15%) من إجمالي مساحة قطاع غزة.⁽⁴⁸⁾

وتتسبب هذه القيود في خسارة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني؛ وهي تأتي في ظل التحديات الداخلية المتمثلة في نقص مصادر المياه، وتلوث المياه الجوفية، ومعظمها غير صالح للاستخدام الزراعي؛ بسبب تلوثها المفرط، واستمرار أزمة التيار الكهربائي الذي يُعد أحد مدخلات الإنتاج الرئيسية⁽⁴⁹⁾.

⁽⁴⁷⁾ لمزيد من التفاصيل، راجع تقرير الميزان النصف سنوي للعام 2015 حول: انتهاكات قوات الاحتلال في المناطق المقيدة الوصول برأ. الرابط:

<http://www.mezan.org/post/21599>

⁽⁴⁸⁾ التقديرات حول ما تمثله المنطقة مقيدة الوصول من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية وإجمالي مساحة الأرض في قطاع غزة تعود لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية في العام 2012م.

⁽⁴⁹⁾ لمزيد من المعلومات راجع مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م)، ورقة حقائق حول واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعدّ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات⁽⁵⁰⁾، محركاً ودافعاً لنمو الأنشطة الاقتصادية، ونظراً لخصوصية قطاع غزة الذي يخضع للحصار الإسرائيلي المشدد 12، يحتل هذا القطاع مكانة كبيرة؛ كونه يشكل نافذة على العالم الخارجي، ويجنب السكان القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل، ويتيح لهم مواكبة التقدم العلمي والحفاظ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع العالم الخارجي، ويساهم في دوران عجلة الإنتاج وهو خادم للقطاعات الاقتصادية كافة.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الاشتراكات في الاتصالات الخلوية ارتفعت في السنوات الأخيرة بشكل كبير. وعلى سبيل المثال: تشير بيانات إحصائية حول انتشار الهاتف النقال، أن من بين كل (100) من السكان (85) لديهم هاتف نقال، بزيادة عما كانت عليه عام 2010م، حيث كان (65) من كل (100) من السكان، لديهم هاتف نقال. وتتواصل الزيادة في عدد مشتركى الانترنت في الأراضي الفلسطينية عموماً، حيث تشير البيانات أن حوالي (97%) من الأسر لديها خط هاتف نقال، وحوالي (73%) من سكان قطاع غزة لديها نفاذ للإنترنت في المنزل⁽⁵¹⁾.

وعلى الرغم من ذلك لم يسلم هذا القطاع من القيود الإسرائيلية، التي وسّعت من الفجوة الرقمية بين قطاع غزة والعالم الخارجي؛ وأضعفت من قدرته على النمو والتطور. وتواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض سيطرتها على الطيف الترددي الفلسطيني، بالإضافة إلى تحكمها في التقنيات والأجهزة المستخدمة؛ الأمر الذي حرم بعض الأسر خاصة القاطنين في المناطق النائية من التمتع بخدمة الانترنت من مزودي الانترنت؛ نظراً لعدم السماح بدخول التقنيات الحديثة، خاصة تلك المتعلقة بشبكة (اللاسلكي)⁽⁵²⁾.

ووفقاً لمزودي الانترنت والمختصين فإن استيراد أدوات لتطوير تكنولوجيا (I.C.T) مثل كوابل النحاس، ومعدات الربط اللاسلكي، يتطلب إنهاء إجراءات معقدة من بينها الحصول على تصريح خاص قد يستغرق عاماً كاملاً. ويأتي ذلك في وقت تواصل فيه سلطات الاحتلال عدم السماح بتشغيل الجيل الثالث والرابع للإنترنت؛ الأمر الذي يحرم سكان القطاع من فرصة تطوير أعمالهم ومعارفهم، وتحرمهم أيضاً من فرصة العمل عن بعد⁽⁵³⁾. يشار إلى أن مزودي خدمة الإنترنت في قطاع غزة عبّروا عن خشيتهم من المنافسة التي تقوم بها شركات ذات نفوذ واسع، والذي قد يتسبب لهم بخسارة نتيجة عدم التوازن، الأمر الذي يتطلب من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اتخاذ تدابير توفر الحماية والتوازن للشركات بأحجامها المختلفة، وتدعم نمو وتطوير هذا القطاع المهم⁽⁵⁴⁾.

وفي سياق متصل أوصى مؤتمر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) حول حوكمة قطاع الاتصالات الفلسطيني، والذي عقد في العام 2019، " بضرورة تفعيل رقابة وزارة الاتصالات ومؤسسة المواصفات والمقاييس على أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا

⁽⁵⁰⁾ ينقسم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى خمسة أقسام، قطاع الاتصالات، وقطاع البرمجيات، وقطاع التدريب والاستشارات، وقطاع مزودي الخدمات، وقطاع الأجهزة والعتاد.

⁽⁵¹⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020)، الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والذي يصادف السابع عشر من أيار الرابط الإلكتروني:

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3737>

⁽⁵²⁾ مقابلة أجراها باحث المركز باسم أبو جري بتاريخ (23، يوليو، 2020) مع شركة لتوزيع خدمة الانترنت في قطاع غزة.

⁽⁵³⁾ المرجع السابق.

⁽⁵⁴⁾ المرجع السابق.

المعلومات، بما يضمن حماية المستهلك والسلامة البيئية، والإسراع في إنشاء هيئة لتنظيم قطاع الاتصالات تتمتع باستقلالية وحيادية أعضائها وتشمل تنظيم الاتصالات وأنظمة المعلومات. هذا بالإضافة إلى ضرورة التزام وزارة الاتصالات في غزة بعدم السماح لشركة الاتصالات بتزويد خدمات الإنترنت مباشرة من خط النفاذ؛ لما له من أثر سلبي على توسع السوق وإضعاف دور شركات الإنترنت، وتشكيل خلية أزمة تضم الوزارة وذوي الاختصاص لمعالجة إشكاليات شركات الإنترنت بعد هيمنة شركة الاتصالات في غزة على خدماتها؛ بسبب سماح الوزارة بتزويد الاتصالات للإنترنت مباشرة ما يعتبر مخالفاً لبنود الرخصة (55).

قطاع السياحة والآثار

ترتبط السياحة، من بين قضايا كثيرة، بوجود المواقع الأثرية، وتعتبر الدول التي يتوفر لها موروث أثري كبير وجهةً للسياح. وبجانب الفوائد الاقتصادية باتت قضايا حماية المواقع الأثرية وترميمها وحفظ التراث المادي والمعنوي مطلباً مهماً لإعمال الحقوق الثقافية. يستعرض التقرير واقع قطاع السياحة والآثار خلال العام 2019م، على النحو الآتي:

5.1 قطاع السياحة:

استمر تراجع قطاع السياحة بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي يعيشها قطاع غزة، والتي أعاق نمو هذا القطاع، ولم يحدث تغيير في معدلات الحركة السياحية الداخلية؛ نتيجة تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وحصار قطاع غزة. وتظهر الإحصائيات الرسمية أنّ ما نسبته (27.3%) من الأسر الفلسطينية نظمت رحلات سياحية داخلية خلال عام 2019م. وفي قطاع غزة نفذت (40.7%) من الأسر رحلات داخلية. كما نفذت الأسر الفلسطينية رحلات سياحية خارجية بنسبة (12.4%) خلال العام نفسه، وكان من بين أسر قطاع غزة ما نسبته (3.4%) التي نفذت رحلات سياحية خارجية (56). وبلغ عدد العاملين في الأنشطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي في قطاع غزة نحو (8,700) عامل بنسبة 3% من إجمالي العاملين في القطاع (57).

وتعكس نسبة الأسر من قطاع غزة التي نفذت رحلات سياحية داخلية مدى حاجتها للترفيه في ظل الضغوط اليومية الكبيرة التي تتعرض لها جراء الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني. كما يعكس تدني نسبة الرحلات الخارجية إلى حجم القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة، فضلاً عن الوضع الاقتصادي الصعب للأسر الفلسطينية، وتعدّ توفير التكاليف المالية اللازمة للسفر والسياحة. حيث تسبب الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، في تعطل أعمال وزارة السياحة والآثار، وعرقلة وصول الوفود السياحية إلى القطاع بهدف زيارة المواقع الأثرية (58).

(55) مؤتمر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، (2019)، ائتلاف أمان يجمع المزود والمراقب والمنظم لقطاع الاتصالات في مؤتمره السنوي، الرابط الإلكتروني:

<https://www.aman-palestine.org/activities/122.html>

(56) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح السياحة المحلية والخارجية، النتائج الأساسية، أغسطس/ 2019م. الرابط:

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2458.pdf>.

(57) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار، بيان صحفي في يوم السياحة العالمي، 2019/9/27م. الرابط:

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3256>.

(58) رياض الأشقر - مدير وحدة العلاقات العامة في وزارة السياحة والآثار بغزة، قابله في مكتبه: الباحث حسين حماد (22 يوليو 2020م).

قطاع الآثار:

يفرض القانون الدولي مسؤوليات والتزامات على السلطات الحكومية لجهة الحفاظ على التراث الثقافي بجميع أشكاله المادي وغير المادي والحرص على صونه ونقله للأجيال القادمة كي تتعرف على تجارب أسلافهم السابقين، ولتحقيق هذه الغاية ينبغي إصدار تعليمات واتخاذ تدابير لحمايتها من السلب أو التلف أو السرقة، حيث يوجد في قطاع غزة (128) موقعاً، معظمها في محافظة غزة (120) موقع و(4) مواقع في المحافظة الوسطى و(موقعين إثنين) في خان يونس و(موقع واحد) في كل من رفح وشمال غزة، وشكلت هذه المعالم الأثرية مزاراً علمياً للمهتمين وللرحلات المدرسية⁽⁵⁹⁾.

وتعتبر الأنشطة المنفذة من وزارة السياحة والآثار خلال العام 2019م محدودة؛ كون تدخلاتها اقتصرت على صيانة وترميم موقع "تل أم عامر الأثري" بتكلفة مالية (1.5 مليون دولار أمريكي)، وصيانة وترميم موقع "الكنيسة البيزنطية" في محافظة شمال غزة بتكلفة مالية (250.000 دولار أمريكي)⁽⁶⁰⁾. كما أتمت تنظيف موقع "تل رقيش" الأثري في المحافظة الوسطى، ومئذنة "مسجد الشيخ زكريا الأثري" في محافظة غزة⁽⁶¹⁾.

وينبغي الإشارة إلى أن من أبرز التحديات لجهة تطوير وتنمية المواقع الأثرية، الانقسام الداخلي الفلسطيني، وغياب مخصصات مالية معقولة. وتؤكد السلطات المختصة أن الحصار شكّل عقبة رئيسية خاصة بعد منع دخول المواد اللازمة لأعمال الصيانة والترميم والأجهزة المتخصصة، واستمرار القيود على وصول الوفود الأجنبية المتخصصة في أعمال الصيانة والترميم في موقعي تل أم عامر والكنيسة البيزنطية. وترتب على هذه التعقيدات والانتهاكات حرمان السكان من قيمة اقتصادية باعتبار أن قطاع السياحة يشكل عصباً رئيسياً، ويعود بالفائدة المادية والمعنوية على الباعة وأصحاب الفنادق والمطاعم⁽⁶²⁾.

قطاع الطاقة

استمر النقص الحاد والمزمّن في الطاقة الكهربائية على امتداد العام 2019م، وظل العجز يُشكل تحدياً أمام تشغيل المرافق والهياكل الأساسية والضرورية والمرافق؛ والتي تُسهم في تحسين واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتشير البيانات أن حاجة قطاع غزة من التيار الكهربائي تقدّر بحوالي (622) ميغاوات- في وقت الذروة- توفر منها حوالي (200) ميغاوات بنسبة عجز تصل إلى (68%). وشهد العام 2019م تذبذباً في كميات الكهرباء الواردة للقطاع، وكانت الخطوط الإسرائيلية أكثر المصادر ثباتاً فيما انقطعت الخطوط المصرية عن تزويد قطاع غزة بالكهرباء.

وقررت سلطات الاحتلال صباح الثلاثاء الموافق 25/ يوليو-حزيران/ 2019، وقف دخول السولار الصناعي اللازم لتشغيل محطة كهرباء غزة الوحيدة، واضطرت على إثره إدارة محطة توليد الطاقة بغزة إلى وقف أحد مولداتها؛ ما فاقم من أزمة الكهرباء.

(59) الأشقر، مرجع سابق.

(60) معلومات تحصل عليها الباحث حسين حماد من وزارة السياحة والآثار بغزة، بتاريخ 22 يوليو 2020م.

(61) وزارة السياحة والآثار في غزة، خبر صحفي بعنوان: السياحة والآثار بغزة تستعرض إنجازاتها خلال النصف الأول من العام 2019، 2019/7/1م. الرابط:

<https://palsawa.com/post/212911>

(62) الأشقر، مرجع سابق.

وأعلنت شركة توزيع الكهرباء أن تقليص امدادات السولار تسبب في خفض كمية الطاقة التي تنتجها المحطة من 70 ميغاوات إلى (45) ميغاوات، وأكدت الشركة أنه نظراً لعدم توافر خزانات كبيرة الحجم والمخصصة لتخزين السولار بعد أن دمرتها قوات الاحتلال في عدوان عام 2014م، فقد ظهرت آثار القرار فوراً وبشكل مباشر على الكمية التي تنتجها الشركة، حيث لا تستطيع الشركة تخزين كميات من السولار، وأن أي منع أو حتى تأخير في توريده يؤثر بشكل مباشر على عمل المحطة. والجدير بالذكر أن القرار تزامن مع فصل الخط رقم (9) وهو أحد الخطوط الإسرائيلية المغذية لقطاع غزة بالكهرباء، وترتب على ذلك أزمة في قطاع الخدمات، خاصة القطاع الصحي، بعد نفاذ مخزونات الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية التي تقاومت في ظلها الخدمات الصحية وأثرت سلباً على حياة المرضى (63).

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الطاقة الكهربائية، نجد أن الكمية المتاحة محدودة وهي قابلة للنقصان وليس الزيادة بفعل العوامل الأمنية والسياسية والحصار المفروض، حيث تقدر نسبة الزيادة السنوية في الطلب على الطاقة الكهربائية (7%) وتعود هذه الزيادة لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في أعداد السكان، وإلى تغيير درجات الحرارة عالمياً ارتباطاً بالتغيرات المناخية؛ ما يؤدي إلى زيادة في استهلاك الكهرباء (64).

ونتيجة للتذبذب في التيار الكهربائي اضطر المواطنين للاتصال والاستفسار من الشركة أكثر من ربع مليون مرة حيث استقبلت الشركة حوالي (300,507) مكالمات من المواطنين للاستفسار عن الكهرباء. وفي سياق متصل وجراء تراجع الأحوال الاقتصادية انخفضت نسبة تحصيل فاتورة الكهرباء من (56%) في عام 2018 إلى (42%) خلال عام 2019م (65).

وبعد نحو عقد ونصف من استمرار أزمة التيار الكهربائي في قطاع غزة، تراكمت المشكلات والأزمات الحياتية، فقد خضعت هذه الخدمة الحيوية للتجاذبات السياسية. وظلت تواجه التهميش وغياب رؤية واضحة وأنشطة متناغمة وفق جدول زمني لإدارة قطاع الطاقة. ولم يسجل خلال عام 2019م أي جهود كبيرة وفعالة من الأطراف المسؤولة، سواء سلطة الطاقة أم شركة التوليد. وتسعى شركة توزيع الكهرباء إلى تعزيز مشاريع الطاقة واستحداث مصادر جديدة للطاقة، وتبذل جهوداً من أجل معالجة العجز واحتياجات قطاع غزة، سواء عبر تحويل محطة غزة لتوليد الكهرباء على الغاز، أو تشغيل الخط (161)، أو الاستثمار بشكل فاعل في مجال الطاقة الشمسية، وظلت أزمة الكهرباء تراوح مكانها وتنتهك أبسط مبادئ حقوق الإنسان (66).

وفي هذا الصدد ينبغي التنكير بالآثار الكارثية والخسائر البشرية الناجمة عن استمرار أزمة التيار الكهربائي والتقلص المضطرد في عدد ساعات التغذية، حيث أسفرت خلال الأعوام الماضية عن سقوط عدد من القتلى والمصابين؛ نتيجة استخدام الوسائل البديلة للإنارة كالشمع والمولدات. وكانت آثاره سلبية على تمتع السكان بحقوقهم الأساسية، بسبب الأثر السلبي لأزمة الكهرباء

(63) مزيد من التفاصيل، انظر بيان صحفي صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، بعنوان: ارتفاع نسبة العجز في الطاقة الكهربائية إلى 70%

الميزان يستنكر قرار سلطات الاحتلال وقف توريد السولار الصناعي لغزة ويحذر من تداعياته على الأوضاع الإنسانية المتدهورة، الرابط الإلكتروني:

<http://www.mezan.org/post/28944>

(64) مزيد من التفاصيل، راجع ورقة موقف للميزان حول خدمة توصيل التيار الكهربائي إلى المنازل في قطاع غزة، الرابط: goo.gl/VPZ0st.

(65) شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، (2019)، التقرير السنوي لعام 2019، احصائيات وإنجازات.

(66) سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، أسباب أزمة الطاقة الحالية في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/x4sIE>

على خدمات أساسية كالصحة والتعليم والعمل وخدمات المياه والصرف الصحي. وشهدت الفترة الممتدة منذ مطلع عام 2010م وحتى منتصف شهر ديسمبر من عام 2016م، وفاة (30) مواطناً من بينهم (24) طفلاً، وسيدة واحدة. وإصابة (30) آخرين، من بينهم (16) طفلاً، و(6) سيدات (67).

الحق في العمل

حافظت المؤشرات المتعلقة بسوق العمل على تدهورها؛ نتيجة ضعف الجهود المبذولة لخلق فرص عمل. واستمرت البطالة في قطاع غزة تسجيل معدلات مرتفعة؛ حيث تشير المعطيات إلى أنّ نسبة البطالة (68) وصلت إلى (45%) في صفوف القوى العاملة، وبلغ عدد العاطلين عن العمل ممن تبلغ أعمارهم (15) سنة فأكثر: (217,100) شخص في القطاع (69).

وفي هذا الصدد تشير بيانات وزارة العمل الفلسطينية أن العدد التراكمي لإجمالي العاطلين عن العمل والمسجلين على نظام سوق العمل الفلسطيني حتى نهاية عام 2019م ارتفع إلى (385,782) مواطناً/ة بواقع (201,957) من الإناث، و(183,825) من الذكور (70).

كما استمر ارتفاع مؤشر البطالة في صفوف الخريجين، حيث بلغ عدد الخريجين من العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل (167,027) خريج/ة، أي ما نسبته (43.2%)، بينما بلغ عدد العمال (218,755) عامل أي ما نسبته (56.7%). وحول الزيادة السنوية لأعداد الباحثين عن العمل أكدت الوزارة أن زيادة طرأت بنسبة (4.7%) على أعداد الباحثين عن عمل مقارنة مع العام 2018م الذي سجل فيه (368,437) باحث/ة عن عمل (71).

ووفق معايير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تظهر البيانات أن حوالي (215,100) شخص - أعمارهم (15) سنة فأكثر، عاطلون عن العمل. وتخفض النسبة عنها في العام 2018م؛ ويرجع ذلك إلى المعايير التي اعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء، والتي تعنى فقط بالباحثين عن عمل خلال فترة الأربعة أسابيع ممن هم في سن العمل ولديهم القدرة والرغبة (72).

(67) مزيد من التفاصيل، انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: واقع أزمة التيار الكهربائي وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة.

(68) معدل البطالة المنقح مصطلح جديد اعتمدته الجهاز المركزي للإحصاء وفق معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية، حيث تم تعديل المفهوم وتضييقه ليشمل الأشخاص الذين لم يعلموا خلال فترة الإسناد ويحتوا بشكل جدي عن فرصة عمل وكانوا مستعدين وقادرين على العمل، حيث تم استثناء الأشخاص الذين لم يبحثوا عن عمل علماً أنه في السنوات السابقة كان يتم إدراجهم ضمن تصنيف العاطلين عن العمل.

(69) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي 2019م.

(70) وزارة العمل، بيانات غير منشورة حول سوق العمل في قطاع غزة، حصل عليها مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ (14، يوليو، 2020).

(71) وزارة العمل، مرجع سابق.

(72) تم استخدام المعايير المنقحة لإحصاءات العمل منذ بداية عام 2019م، وتشمل الفئة جميع الأفراد الذين يتمون لسوق العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعلموا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه خلال الـ 4 أسابيع الماضية بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق، حيث تم استثناء الباحثين المحبطين وهو الأشخاص المصنفون على أنهم: (1) متاحون للعمل، (2) لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد، (3) ولكن بحثوا عن عمل خلال أشهر السنة.

وهذا مؤشر خادع على الرغم من مهنيته إذ أن سنوات البحث عن عمل المتواصلة تدفع الباحثين عن عمل إلى التوقف عن البحث عن عمل؛ بسبب حالة الإحباط وعدم القدرة على تحمل كلفة التنقل.

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من بطالة بنيوية طويلة الأجل، وتتشابك العوامل التي أفضت إليها، مع العلم أن الأرقام لا تشكل تعبيراً حقيقياً عن واقع البطالة والعمل؛ لأن مشاريع التشغيل المؤقت والتي قد تكون لمرة واحدة، ولأيام أو أشهر معدودات تلعب دوراً في تقديم نسب منخفضة لما هو عليه الحال. وفي هذا السياق ساهمت وزارة العمل في توفير فرص عمل لـ (24,833) خريج/ة وعامل/ة ولفترات تتراوح بين (3-11) شهراً خلال العام 2019م، وعند مقارنة المستفيدين بالعدد الإجمالي للمسجلين بوزارة العمل نجد أن نسبتهم لا تتجاوز (6.4%)⁽⁷³⁾.

وفيما يتعلق بأشكال الانتهاكات التي يتعرض لها العمال في الأراضي الفلسطينية، ظل أكثر من نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل، و(30%) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور وقيمتها (1,450) شيقل. وارتفعت النسبة في قطاع غزة في عام 2019م وبات حوالي (80%) من العمال محرومين من أجور تتناسب مع مستوى المعيشة أو تحترم الحد الأدنى للأجور؛ وعليه استمر واقع عدم قدرة العمل على إخراج العامل من دائرة الفقر⁽⁷⁴⁾.

وعلى صعيد المساواة بين الجنسين، ظلت الفجوة بين مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة واضحة ومقلقة، إذ بلغت مشاركة الرجال في القوى العاملة حوالي 4 أضعاف مشاركة النساء. وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) نجد حوالي (7) من كل (10) ذكور مشاركون في القوى العاملة، في المقابل بلغت المشاركة في سوق العمل حوالي (2) من كل (10) إناث⁽⁷⁵⁾.

كما تواصلت التحذيرات من الاتحادات ونقابات العمال جراء غياب ظروف وشروط العمل والافتقار إلى وسائل الحماية والسلامة المهنية للعاملين، والتي تسبب أخطار العمل وأمراض المهنة، وحذر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وعبر عن بالغ قلقه من غياب إجراءات الصحة والسلامة المهنية في المنشآت والورش وأماكن العمل على حياة العمال، وطالب الاتحاد الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لضمان توفر عوامل السلامة المهنية داخل أماكن العمل وتوعية العمال بقوانين السلامة المهنية⁽⁷⁶⁾.

إن واقع الحق في العمل وتحدياته المختلفة انعكس بشكل خطير على مستوى حياة الناس، ومن المتوقع أن يستمر هذا الحال ما لم تُتخذ تدابير كافية. وأشارت وزارة العمل أن الحصار والقيود والهجمات الإسرائيلية لم تكن من أبرز معوقات توليد فرص عمل، يليها الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، حيث يتدنى أعداد الخريجين من المراكز المهنية

(73) وزارة العمل، مرجع سابق.

(74) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

(75) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

(76) لاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، (2019)، نقابات العمال تحذر من غياب إجراءات السلامة المهنية على حياة العمال، الموقع الإلكتروني:

<http://ithadpal.ps/wp/?p=3183>

وتتراوح نسبتهم بين (2.5-3%) مقارنة بالعدد الإجمالي للخريجين، الأمر الذي أسهم في زيادة نسبة البطالة بشكل كبير في صفوف الخريجين.

الأحوال الاجتماعية (الفقر ومستوى الحماية الاجتماعية)

ارتفعت معدلات الطلب على الخدمات الاجتماعية خلال العام 2019م؛ لارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة إلى (53%)، ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي أدت إلى انكشاف مزيد من المواطنين. واستمرت العائلات والأسر في الاعتماد وبشكل كبير على برامج الحماية الاجتماعية، التي بالرغم من محدوديتها، شكلت مخرجاً وملاذاً للعديد من الأسر، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ووقف الرواتب -أو خفض قيمتها للموظفين العموميين- وعدم الانتظام في صرفها؛ الأمر الذي ساهم في تراجع المستوى المعيشي للأسر.

وتظهر البيانات المتوفرة أن التدخلات الحكومية على صعيد مكافحة الفقر ظلت محدودة وشهدت تراجعاً خلال العام 2019م، إذ استفادت من برامج التحويلات النقدية الدورية حوالي (70,000) أسرة، وجاءت التحويلات على "ثلاث" دفعات بقيمة إجمالية (268) مليون شيكل تقريباً، تم صرفها عبر وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي الوقت الذي كان ينبغي زيادة أعداد المستفيدين نجد أن انخفاضاً طرأ على أعداد المستفيدين مقارنة مع عام 2018م، والذي بلغ فيه عدد الأسر المستفيدة حوالي (71110) أسرة، ويتضح أن حوالي (1110) أسرة تم حرمانها من الاستفادة من البرنامج خلال عام 2019م⁽⁷⁷⁾.

ويثير تراجع أعداد المستفيدين القلق، في ظل استمرار تراجع الأحوال الاقتصادية، حيث كان ينبغي توسيع حجم ونطاق التدخلات من أجل مساعدة وحماية الفقراء والمهمشين وضمان العيش الكريم لهم ولأسرهم. وتُشير الأرقام أن نسبة المستفيدين من الحماية الاجتماعية لم تتجاوز (20%) من سكان قطاع غزة، وهذا يؤكد على اتساع الفجوة بين مستوى التدخلات وحاجة السكان للمساعدات الدورية، حيث ما زالت فئات كثيرة محرومة ولا تحظى بالحماية ويعزز هذا الاعتقاد تجاوز معدلات الفقر (50%) من السكان⁽⁷⁸⁾.

وبخصوص المساعدات النقدية غير الدورية التي قدمتها وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة نلاحظ أنها متواضعة، فالقيمة الإجمالية التي وزعت تقدر بحوالي (3,087,348) شيقل، وتم تخصيصها لعائلات الشهداء وأسر المفصولين من الوظيفة الحكومية ورعاية التوائم (3 أطفال) فأكثر، بالإضافة إلى الحالات الفقيرة. وفي سياق متصل باتت صعوبة الأوضاع الاقتصادية تؤثر بشكل سلبي على استقرار وتماسك الأسر خاصة الأطفال والنساء؛ فعلى سبيل المثال بلغ عدد النساء اللواتي لجأن إلى بيت الأمان لرعاية وحماية النساء المعنفات (245) سيدة، فيما بلغ عدد الأحداث (الأطفال) ممن هم على خلاف مع القانون (692)⁽⁷⁹⁾.

⁽⁷⁷⁾ وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير إنجازات وزارة التنمية الاجتماعية للعام (2019) - قطاع غزة - فلسطين.

⁽⁷⁸⁾ المرجع السابق.

⁽⁷⁹⁾ وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير إنجازات وزارة التنمية الاجتماعية للعام (2019) - قطاع غزة - فلسطين.

وتمسّ هذه الأوضاع بالحق في تكوين الأسرة حيث ازدادت الضغوط النفسية والمشاكل الأسرية؛ الأمر الذي دفع بكثير من الشباب إلى العزوف عن الزواج، فيما استمرت حالات الانفصال والطلاق التي ارتفعت لتصل إلى (3216) حالة في عام 2019م، فيما بلغت (3171) حالة خلال عام 2018م المنصرم⁽⁸⁰⁾.

وتشير المعطيات السابقة إلى ضرورة زيادة مستوى التدخل الحكومي على صعيد الحماية الاجتماعية، وتحويل الحق في الحماية الاجتماعية إلى حقيقة واقعية للجميع وبدون استثناء أو تمييز.

وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي على برامج مكافحة الفقر والتخفيف من أثاره على حياة الناس، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. فصعوبة الأوضاع الإنسانية تستدعي من صانعي السياسات في السلطة الوطنية الفلسطينية إيلاء الاهتمام بالحماية الاجتماعية الشاملة، خاصة في ظل انخفاض حجم التمويل الدولي للقطاع الأهلي في قطاع غزة، وانخفاض المشاريع الإغاثية الأمر الذي أفقد الفقراء فرص تحسين حياتهم.

الأمن الغذائي:

تأثّر الأمن الغذائي وتعاضمت التحديات والمعوقات أمام المواطنين في معرض سعيهم للحصول على غذاء كافٍ، نتيجة استمرار ضعف الإمكانيات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية الدخل، فضلاً عن التقليلات المالية التي تعرضت لها المؤسسات الإغاثية وما تبعها من توقف بعض المؤسسات عن تقديم المساعدات الغذائية في العام 2019م.

وتؤكد البيانات المتوفرة أن الأسر والعائلات، التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع ردم هذه الفجوة بلغت نسبتها في قطاع غزة حوالي (69%)، من بينها أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد ومن فجوة استهلاك كبيرة وتُشكل نسبتها (47%)، وأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة، أي تواجه صعوبات في توفير كمية ونوعية الطعام المستهلك وتبلغ نسبتها (22%)⁽⁸¹⁾.

واقع الأشخاص من ذوي الإعاقة:

انعكست الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية على واقع حياة الأشخاص من ذوي الإعاقة، مسببة معاناة وصعوبات كبيرة. ووفق بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة، فإن عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة (59,979) شخص، يتوزعون حسب نوع الإعاقة كالآتي: يعاني (26,793) من الإعاقة الحركية، و(9,673) من الإعاقة البصرية، و(6,999) من الإعاقة السمعية، ونسبة (5,751) منهم من صعوبات في الكلام والنطق، ونسبة (6,205) منهم من صعوبات في التعلم، فيما يعاني نسبة (4,558) من صعوبات أخرى "كبطيء النمو والقزم والتشوهات والسلوك الغريب والنوبات والاضطرابات"⁽⁸²⁾.

⁽⁸⁰⁾ المجلس الأعلى للقضاء الشرع، تقارير إنجازات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي للأعوام (2018، 2019)، غزة، فلسطين.

⁽⁸¹⁾ Food Security Cluster, SEFSec 2018– Survey Preliminary Results. Link: <https://cutt.us/b4TDu>

⁽⁸²⁾ غسان فلغل – مدير دائرة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية، قابله في مكتبه: الباحث حسين حمّاد (8 يوليو 2020م).

وفي سياق متصل واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتراح المزيد من الجرائم بحق المدنيين العزل، واستخدمت القوة المفرطة ضدهم، ما تسبب في إصابة المئات بجروح مختلفة، ونتيجة استهدافهم في مناطق حساسة بالجسم أصيب عدد منهم بإعاقة دائمة.

وظلت المؤسسات الحكومية غير قادرة على احترام التزاماتها بموجب قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين، فلم تصدر بطاقة خاصة بهم، ولم توفر المشاغل المحمية، ولم يعمل حقهم في التوظيف وخلق فرص العمل، ولم تتخذ التدابير الملائمة والهادفة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال برامج التمكين الاقتصادي (المشاريع الصغيرة)، ويوجد ضعف في توفير التسهيلات المناسبة وعمليات التأهيل، وضعف برامج الدعم النفسي والاجتماعي لهم، وبرامج الرعاية المنزلية، وشح الأدوات المساعدة للمحتاجين وصيانتها الدورية.

وتجدر الإشارة إلى أن عام 2019م شهد تطور مهم بعد افتتاح مستشفى سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للتأهيل والأطراف الصناعية، والذي سيقدم خدمات طب التأهيل والأطراف الاصطناعية والسمع والتوازن باستخدام أحدث التقنيات الطبية العالمية⁽⁸³⁾.

الحق في الصحة:

تعكس المؤشرات المتعلقة بالحق في الصحة واقع تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، فعلى امتداد العام 2019م ظلت الفجوة واسعة بين الحاجات الملحة في سياق الأعمال التدريجي للحق في الصحة واحترام حقوق السكان الصحية، وبين الواقع على الأرض.

واتحدت مجموعة من المؤثرات أبرزها إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة تقييد حرية وصول المرضى ومرافقيهم إلى المستشفيات، ووضع العراقيين أمام وصول الوفود والطواقم الطبية المتخصصة خاصة ممن لديهم كفاءات عالية وخبرات مميزة غير متوفرة وتحتاجها المرافق الصحية.

وواصلت قوات الاحتلال تطلها الكامل من تحمل كلفة العلاج أو تطوير القطاع الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرت الحكومة الفلسطينية في تحمل هذا العبء. كما واصلت فرض القيود على حرية الحركة والتنقل وواصلت فرض نظام تصاريح صمم كآلية لحرمان سكان الأرض المحتلة من حرية التنقل داخلها.

كما أثرت تداعيات الانقسام الفلسطيني الداخلي على الواقع الصحي، خاصة انخفاض المخصصات المالية والنفقات التشغيلية؛ مما حرم المواطنين، وخاصة المرضى، من تحقيق القدر الكافي من الخدمات العلاجية، وضمان إمكانية الوصول المادي للمرافق ذات الجودة العالية. ولم يُراعَ معيار قدرة الناس على تحمل كلفة الرعاية الصحية؛ الأمر الذي حرم الناس من التمتع بالحق في الحياة وحقوقهم في تلقى الرعاية الصحية وألحق معاناة قاسية بالمرضى وذويهم.

وعلى صعيد القيود وأوامر المنع المفروضة على المرضى، أشارت المعلومات المتوفرة أن (24.052) طلب قُدمت إلى السلطات الإسرائيلية من مرضى قطاع غزة للحصول على التصاريح اللازمة لاجتياز حاجز بيت حانون (إيرز) والوصول إلى المستشفيات

⁽⁸³⁾ مستشفى سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للتأهيل والأطراف الصناعية، الصفحة الإلكترونية: <https://2u.pw/CulnO>

خارج قطاع غزة خلال عام 2019م. وأن حوالي (8,333) طلب أي ما نسبته (35%) كان مصيرها الرفض أو المماطلة الأمر الذي وضع حياة أصحابها أمام تهديد حقيقي، بحيث أفضت هذه القيود إلى وفاة سيدة وطفل خلال العام 2019م⁽⁸⁴⁾.

جدول رقم (2): يبين توزيع نتائج طلبات المرضى المقدمة للسلطات الإسرائيلية خلال عام 2019م

النتيجة	عدد الطلبات
الموافقة	15719
الرفض (يشمل الحجج الأمنية وذريعة توفر العلاج محلياً)	2166
المماطلة	6167
نسب طلبات الموافقة	65%

كما ألحقت الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة والحصار الإسرائيلي أضراراً كبيرة بمستوى الخدمات الصحية وتسببت بضغوط هائلة على المؤسسات الصحية والتجهيزات الطبية في القطاع الصحي. وظلت مؤسسات الرعاية الصحية تعاني من تعطل في الأجهزة والمعدات الطبية، حيث بلغ عدد الأجهزة المعطلة في مستشفيات الوزارة (350) جهاز طبي من أصل (6100) جهاز، الأمر الذي وسع الفجوة في تأمين التجهيزات الطبية في مستشفيات قطاع غزة. كما تراجعت مشاريع الصيانة والترميم وأعمال البناء في العديد من المشاريع التطويرية⁽⁸⁵⁾.

وفي ظل تراجع قدرات قطاع الصحة، طرأت زيادة في الطلب على الخدمات الصحية الحكومية ذات التكلفة المنخفضة، خاصة في ظل ضعف المقومات الصحية إذ تسببت الضغوط الاقتصادية ومعدلات البطالة المرتفعة، وتقشي ظاهرة الفقر، في الحد من قدرة الأسر على توفير المأكل الصحي، الذي يوفر الحد الأدنى من الحريات والبروتينات. كما استمرت مشكلة التذبذب في كميات الأدوية؛ الأمر الذي حال دون تمكن المرضى من الحصول على العلاج اللازم، حيث بلغ متوسط النقص في المهمات الطبية ما نسبته (26.1%) من إجمالي القائمة الرئيسية، بينما بلغت الأصناف الصفرية للأدوية (47,8%) من إجمالي القائمة الأساسية التي توفرها وزارة الصحة⁽⁸⁶⁾.

وعند مقارنة نسبة العجز مع نظيرتها في عام 2018م حيث بلغت (46%) يلحظ زيادة في العجز، رغم تراجع قدرة الناس على تحمل كلفة شراء الدواء. كما تواصلت مشكلة نفاذ مخزونات الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية التي أثرت سلباً على حياة المرضى⁽⁸⁷⁾.

(84) قاعدة البيانات، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

(85) مقابلة الدكتور أشرف القدرة، الناطق الإعلامي باسم وزارة الصحة، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (30 سبتمبر 2019).

(86) وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي لعام (2019).

(87) المرجع السابق.

إن عدم احترام مبدأ توافر السلع والخدمات الطبية أثر سلبياً على المرضى، خاصة أصحاب الأمراض الخطيرة، واضطرت الجهات المسؤولة عن القطاع الصحي تحويلهم إلى خارج قطاع غزة، ولاسيما الحالات التي تتطلب خدمات وتدخلات طبية متطورة منها: (الأورام- وأمراض الدم- المسح الذري والطب النووي).

وبلغ عدد الحالات المحولة للعلاج التخصصي خارج مستشفيات وزارة الصحة (26,855) حالة، ومعظم هذه الحالات تم تحويلها إلى داخل الأراضي الفلسطينية بواقع (83%)، بينما بلغت نسبة التحويلات إلى جمهورية مصر العربية (11.7%). والجدير بالذكر أن مرضى الأورام السرطانية شكلت نسبتهم (26,2%) من مجموع المرضى، وغياب توافر الخدمة الصحية يكبد هم عناء السفر وتكاليف مالية هم في غنى عنها في ظل هذه الظروف الاستثنائية⁽⁸⁸⁾

ومن الإجراءات والقرارات التي فاقمت من معاناة المرضى خلال العام 2019م، قرار السلطة الوطنية الفلسطينية وقف التحويلات الطبية إلى المستشفيات داخل الخط الأخضر. وأثار القرار قلق المرضى الذين قطعوا شوطاً كبيراً في رحلة العلاج داخل المستشفيات الإسرائيلية، وضاعف هذا الإجراء من معاناة المرضى.

وعلى صعيد تنمية وتطوير المرافق الصحية لم يطرأ عليها تطوير كمي يتناسب مع حجم الزيادة السكانية وتراجع المقومات الصحية. ففي قطاع غزة يوجد (34) مستشفى موزعة على النحو الآتي: (13) مستشفى تابع لوزارة الصحة الفلسطينية وتحتوي على (2,343) سرير، و(17) مستشفى تتبع لمؤسسات غير حكومية تحتوي على (517) سرير، و(2) مستشفى لوزارة الداخلية والأمن الوطني تحتوي (163) سرير، و (2) للقطاع الخاص وبها (26) سريراً. وعند مقارنة أعداد الأسرة، في المستشفيات كافة وليس فقط في المستشفيات الحكومية، مع عدد السكان البالغ عددهم (2,018,970) نسمة، نجد أن نصيب كل 1000 نسمة سرير ونصف (1.5)، ولو حصرنا العدد في أسرة المستشفيات الحكومية يصبح (1.2) سرير لكل ألف نسمة. وتشير هذه النسبة إلى حجم التراجع في قدرات الجهاز الطبي، في ظل تدهور مقومات الصحة العامة في بيئة قطاع غزة. هذا كله في ظل أعداد الجرحى الكبيرة التي تتسبب فيها الانتهاكات الإسرائيلية ولاسيما بحق المشاركين في مسيرات العودة، ما يضع ضغطاً غير طبيعى على المستشفيات؛ الأمر الذي يتطلب تنمية ورفع القدرة الاستيعابية للمستشفيات، وفي الوقت نفسه تحسين مقومات الصحة العامة في الأراضي الفلسطينية ولاسيما ما تعلق بالتلوث.⁽⁸⁹⁾

وتشير البيانات أن أعداد الموظفين الطبيين والمهنيين المدربين تناقصت، خاصة الممرضين، مقارنة مع أعداد السكان، إذ طرأ تغيير سلبي في القوى العاملة من الأطباء والممرضين مقارنة مع السكان، ففي العام 2016م كانت مستشفيات وزارة الصحة توفر ما معدله (7.8) طبيب لكل (10,000) نسمة أي أقل من طبيب لكل ألف، و(11.6) ممرضاً لكل (10,000) نسمة. وبالرغم من الزيادة السكانية نجد أن هذه المعدلات تناقصت في العام 2019م، إذ بلغت في مستشفيات وزارة الصحة (7.6) طبيب لكل (10,000) كذلك (10.6) ممرض لكل (10,000) نسمة⁽⁹⁰⁾.

(88) التقرير السنوي لوزارة الصحة، مرجع سابق.

(89) التقرير السنوي، مرجع سابق.

(90) وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي، مرجع سابق.

ويُسهم استمرار غياب الاستقرار الأمني وتدهور الأوضاع الإنسانية في إشاعة مشاعر الخوف والقلق لدى غالبية السكان؛ ما ضاعف من حدة الضغوط النفسية. هذا بالإضافة إلى التقلبات البيئية وارتفاع درجات الحرارة، والنمو السكاني السريع، وأزمة السكن، مما ترك آثاراً كارثية على الصحة العامة والنفسية، وفاقم من الإنهاك والإعياء للعديد من الأفراد؛ لعدم قدرتهم على تحمل هذه الضغوط والعجز عن التكيف؛ وأدى إلى شيع الاضطرابات النفسية والعصبية والسلوكية.

وأوضحت وزارة الصحة بأن الاضطرابات النفسية والتي هي - عبارة عن خلل ملحوظ في تفكير المرء، ومشاعره وسلوكه، والتي تعطل قدرته على التعامل مع الآخرين ومواجهة متطلبات الحياة، وتسبب الأمراض النفسية في حدوث عدد كبير من حالات العجز- وأشارت المصادر ذاتها أن ما مجموعه (89,525) زيارة أجريت خلال عام 2019م إلى عيادات الصحة النفسية المجتمعية وبنسبة ارتفاع (15,9%) عن العام 2018م. وأضيف خلال العام (1257) حالة جديدة، بينما بلغ عدد الحالات المحولة من مراكز الصحة النفسية إلى مراكز التأهيل النفسي (377) حالة، وتنوعت عملية التشخيص للأمراض ما بين الاكتئاب - الذي سجل أعلى معدل وبنسبة ارتفاع بلغت (45.2%) عن عام 2018م- واضطرابات معرفية، وفصام عقلي، والقلق والوسواس القهري.. الخ⁽⁹¹⁾.

واللافت أن الحالات الجديدة من الأمراض النفسية كانت النسبة الأكبر فيها من نصيب الشباب من الفئة العمرية (20-39) بواقع (57.3%)، مع العلم أن الحالات الجديدة يصل نصيب الذكور منها ما نسبته (65.1%)، واحتلت محافظة رفح المرتبة الأولى من حيث حدوث الإصابة بالأمراض النفسية والعقلية.

انتهى العام 2019م، دون ظهور أي اشارات لها علاقة بتحسّن الأحوال الصحية، وظل حجم التدخلات من الأطراف المسؤولة دون المأمول، وبرزت مؤشرات تستدعي التوقف عندها خاصة على صعيد الأمراض المسببة للوفيات، فمن بين الأسباب السائدة في قطاع غزة للوفيات والتي بلغ عددها (5,319) حالة، احتلت أمراض القلب المرتبة الأولى⁽⁹²⁾ بنسبة (49.6%) ثم الأمراض السرطانية بواقع (10.3%) وأمراض الجهاز التنفسي (5.5%).. الخ.

الحق في بيئة صحية نظيفة

تواصل التدهور البيئي خلال العام 2019م في قطاع غزة، وتسبب التلوث في ضرر كبير للبيئة الطبيعية بمكوناتها المختلفة (الهواء والماء والتربة) الأمر الذي مثل تهديداً جدياً لحياة الإنسان. وتنوعت مصادر التلوث البيئي باختلاف المسببات، ويركز التقرير على تهديدتين على الصحة العامة والبيئة، وهما:

تلوث مياه البحر:

تواصل خطر تلوث مياه البحر نتيجة استمرار تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً إلى مياه البحر، وأعلنت المصادر المختصة عن وقف ومنع السباحة في (44.5%) من شاطئ قطاع غزة- البالغ طوله (40) كيلو متراً، وهذا

(91) المرجع السابق.

(92) التقرير السنوي، مرجع سابق.

ضاعف من حجم الخطر والتهديد الحقيقي على صحة المواطنين الذين أصبحوا عُرضة للإصابة بالأمراض الجلدية، وانخفضت المساحة الآمنة المخصصة للسباحة. والجدير ذكره أن المساحة الممنوعة هذا العام كانت أقل من العام الماضي 2018م، حيث منعت السباحة في حوالي (75%) من الشاطئ؛ ويُعزى ذلك إلى توصيل التيار الكهربائي لها بشكل دائم واستمرار محطات المعالجة؛ ما سمح بعدم تأثرها بانقطاع التيار الكهربائي، وهذا أمر يرتبط استمراره بعدم تراجع ساعات التزويد بالكهرباء⁽⁹³⁾.

خطر النفايات الطبية:

شكّلت النفايات الطبية خطراً كبيراً على الصحة العامة والبيئة، خاصة أن عملية التخلص منها من خلال عملية الحرق - وهي الطريقة المتبعة في قطاع غزة - تسبب انبعاثاً لمواد سامة تضرّ بالبيئة وبالصحة العامة، وتتسبب في انتشار الأمراض وسط السكان⁽⁹⁴⁾، كما ينطوي التعامل مع النفايات الطبية على مخاطر في ظل عدم وجود فريق متخصص لإدارة النفايات الطبية في المرافق الصحية، بحيث يتولى مهمة التعامل مع النفايات الطبية بمراحلها المختلفة، وعدم وجود مكان موحد للتخلص من النفايات سواء من خلال الحرق أو التعقيم أو أية طريقة أخرى. هذا بالإضافة إلى عدم اعتماد نظام فرز النفايات وفق الأكياس الملونة (أي اعتماد نظام الفرز اللوني للنفايات شديدة الخطورة، والخطرة، والمعدية، والعضوية)، وعدم وجود أماكن متخصصة للنفايات الطبية داخل مكبات النفايات، وضعف في عملية التعقيم لمزارع البكتيريا والنفايات الخطرة بالمختبرات⁽⁹⁵⁾.

الحق في مياه الشرب في قطاع غزة

تتناقص فرص حصول المواطنين على كميات من الماء كافية ومأمونة ومقبولة وميسورة التكلفة، وباتت بعض الأسر عاجزة عن توفير احتياجاتها من المياه المحلاة، بسبب الأوضاع الاقتصادية وعدم القدرة على تحمل تكاليفها⁽⁹⁶⁾. وتشير البيانات المتوفرة أن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً، حيث بلغ إجمالي استهلاك سكان قطاع غزة من المياه (63.279.791) مليون متر مكعب خلال العام 2019م، حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد (88.6) لتر/ في اليوم، لكافة الاستخدامات⁽⁹⁷⁾.

وبفعل الاستنزاف المتواصل والتلوث اللذان يشكلان تهديداً حقيقياً للمياه الجوفية بات حوالي 97% من مياه المزودة لسكان قطاع غزة لا تتطابق مع معايير منظمة الصحة العالمية من حيث نسب الكلوريد والنترات⁽⁹⁸⁾، ويوجد فقط (9) آبار من أصل (283) بئر للمياه في القطاع تتطابق نسب الكلوريد والنترات مع الحد المسموح به لاحتياجات الشرب في منظمة الصحة العالمية⁽⁹⁹⁾.

(93) معلومات حصل عليها الباحث حسين حماد من سلطة جودة البيئة في قطاع غزة، وفقاً لفحص يوليو/ 2019م.

(94) مزيد من التفاصيل، راجع تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان، بعنوان: النفايات الطبية - مخاطر حقيقية على الصحة العامة والبيئة في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني:

<http://www.mezan.org/post/28493>

(95) لمزيد من التفاصيل راجع تقرير الميزان بعنوان: النفايات الطبية "مخاطر حقيقية على الصحة العامة والبيئة في قطاع غزة"، 2019/4/6م. الرابط:

<http://www.mezan.org/post/28493>.

(96) الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت بحق الإنسان في الحصول على كفايته من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي (ما بين 50 - 100 لتر لكل فرد يومياً)، على أن تكون تلك المياه

مأمونة وبأمان معقولة. لمزيد من المعلومات طالع الرابط: <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/water/index.html>

(97) سلطة المياه الفلسطينية، الإدارة العامة للمصادر المائية، تقرير حالة المياه المزودة في قطاع غزة، يونيو 2019م.

(98) الكلوريد يعني الملوحة في المياه، بينما تعني النترات نسبة التلوث في المياه.

(99) سلطة المياه الفلسطينية، الإدارة العامة للمصادر المائية، تقرير حالة المياه المزودة في قطاع غزة، يونيو 2019م.

وفي سياق متصل فاقمت أزمة نقص امدادات الطاقة الكهربائية من أزمة المياه في الكثير من الأحياء السكنية الفقيرة، والأبراج السكنية، بعد أن ضعفت قدرة البلديات على توزيع ونقل المياه إلى الأحياء والمنازل السكنية بشكل دائم ومستمر، الأمر الذي حرم الأشخاص من الحق في الحصول على حاجتهم من المياه بكمية ونوعية كافية.

ومن غير المتوقع أن يطرأ تحسن كبير على مستوى النظافة البيئية في ظل الأزمة المالية التي تواجهها الجهات الرسمية المناط بها مهمة تطوير المشاريع الرامية إلى تحسين واقع الصحة العامة وإمدادات مياه الشرب. حيث أظهر مسح شامل أجراه مركز الميزان لحقوق الإنسان للهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة، بأن (25) هيئة محلية (بلدية) تتعرض إلى أزمات مركبة منذ (12) عاماً، نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي؛ الذي أفضى إلى زيادة حجم الضائقة المالية التي تواجهها الهيئات المحلية (البلديات) خاصة استمرار الفجوة الكبيرة بين الإيرادات الفعلية المقبوضة والنفقات التشغيلية والتجارية. وعلى سبيل المثال، لم تتمكن الهيئات المحلية من تطوير قطاع المياه الذي يحتاج إلى إنشاء حوالي (124) مشروع كانت تحتاج البلديات لتنفيذها في العام (2018) للحد من التلوث في نطاقها الجغرافي⁽¹⁰⁰⁾.

وبخصوص المشاريع التنموية المتعلقة بتحسين واقع مياه الشرب والصرف الصحي، أشارت مصلحة مياه بلديات الساحل أنه تم الانتهاء من (20) مشروعاً لمختلف القطاعات منها: المياه، والصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار، وقدرت تكلفتها بمبلغ يتجاوز (22) مليون دولار. وأضافت أنه جاري العمل في مشاريع تقدر تكلفتها بـ(100) مليون دولار، وتستهدف مجالات متعددة منها: تطوير البيئة التحتية للمياه والصرف الصحي وإنشاء محطات تحلية مياه البحر وخزانات ومحطات رفع المياه، ومشاريع لإدارة الطاقة وتحسين كفاءة التشغيل في بعض المرافق القائمة، ومشاريع لترشيع وتجميع مياه الأمطار⁽¹⁰¹⁾. وعلى أهمية هذه المشاريع إلا أن القيود الإسرائيلية وخاصة الحصار تتسبب في عرقلة دخول المواد والأدوات اللازمة لهذه المشاريع. وفي هذا السياق أوضحت مصلحة مياه بلديات الساحل أن الإجراءات الإسرائيلية تحول دون إدخال المعدات اللازمة لتطوير قطاع المياه خاصة المواد العازلة وبعض أنواع الروافع الكهربائية وأنابيب الحديد بأقطار مختلفة⁽¹⁰²⁾.

يشار إلى أن انخفاض مستويات الدخل وضعف القدرة الشرائية؛ شكلت دوراً مثبطاً في حماية حقوق السكان في الحصول على مياه الشرب النظيفة، الأمر الذي يُنذر بمخاطر حقيقية على صحة الأفراد، ولاسيما الأسر المعوزة والفقيرة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً للقوانين الدولية إذا عجز الشخص أو الأسرة عن دفع تكلفة خدمات المياه لا يبرر ذلك حرمانه ومنع حصوله على المياه⁽¹⁰³⁾. وهنا ينبغي التأكيد على أن تحديد تعرفة مالية لمياه الاستخدام الآدمي ينبغي أن تراعي الظروف الاقتصادية للأسر الضعيفة والمهمشة والفقيرة، ويتوجب مراعاة التدابير الإيجابية بحيث تتناسب تكلفتها مع قدرة المواطنين على ضمان إمدادات مياه كافية ومتواصلة للاستخدامات الشخصية والمنزلية والتي تشمل عادة الشرب، وإعداد الطعام، والنظافة الشخصية والمنزلية، وتكون ذات جودة ونوعية آمنة.

⁽¹⁰⁰⁾ لمزيد من التفاصيل، راجع تقرير الميزان حول: تقرير حول واقع الهيئات المحلية (البلديات) في ظل جائحة كورونا، الرابط: <http://www.mezan.org/post/30458>.

⁽¹⁰¹⁾ ياسمين بشير - سلطة مياه بلديات الساحل، قابلها الباحث: محمد الدعالسة بتاريخ (3، مارس، 2020).

⁽¹⁰²⁾ لمزيد من التفاصيل، راجع بيان الميزان، بمناسبة اليوم العالمي للمياه (2019)، استمرار أزمة المياه في قطاع غزة لها عواقب وخيمة وتهدد حياة السكان، الرابط:

<http://www.mezan.org/post/28388>

⁽¹⁰³⁾ وزارة الحكم المحلي (غزة)، خبر صحفي، الوزارة تعقد اجتماعاً لتوحيد التعرفة المالية لمياه الاستخدام الآدمي ومياه الصرف الصحي، الرابط: <http://molg.ps/ar/?p=2484>.

الحق في السكن الملائم

ظلت أزمة السكن في قطاع غزة تراوح مكانها في ظل النمو الديموغرافي الطبيعي حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل النمو السكاني بلغ في دولة فلسطين (2.5%)، بواقع (2.2%) في الضفة الغربية، و(2.9%) في قطاع غزة⁽¹⁰⁴⁾، وهذا النمو لم يقابله بناء وحدات سكنية جديدة؛ ونجم عن ذلك اختلالاً في التوازن الإسكاني، وتوسعت الفجوة بين ما هو متوفر والحاجة الحقيقية في العام 2019م.

وتشير المصادر الرسمية إلى أن حاجة قطاع غزة السنوية من الوحدات السكنية تقدر بحوالي (14,000) وحدة سكنية. ويُقدر العجز في الوحدات السكنية نهاية عام 2018م بحوالي (118,000) وحدة سكنية، شاملاً الوحدات السكنية التي دمرها الاحتلال كلياً ولم يتم إعادة إعمارها. ويُتوقع أن تتفاقم مشكلة نقص الوحدات السكنية وأن ترتفع حاجة قطاع غزة إلى (132,000) وحدة سكنية. وتتضاعف معاناة الأسر؛ لعدم قدرتها على استئجار المساكن والتخفيف من مشكلة الاكتظاظ لديها⁽¹⁰⁵⁾.

ولعل أشد التحديات والعقبات التي تحرم سكان قطاع غزة من الحصول على السكن الملائم استمرار هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي لم تتوقف عن استهداف ومهاجمة الأعيان المدنية، وركزت في هجماتها على المنازل السكنية مستخدمةً في ذلك قوة تدميرية كبيرة أوقعت قدر كبير من الأضرار في المنازل المستهدفة والمنازل المجاورة لها وغيرها من المنشآت المدنية، حيث بلغ عدد المنازل المدمرة بشكل كلي (74) منزلاً، بالإضافة إلى (220) منزل دمر بشكل جزئي خلال عام 2019⁽¹⁰⁶⁾. وفي السياق ذاته أدى الحصار المشدد والقيود المفروضة على دخول مواد البناء في تأزيم الواقع، هذا إلى جانب انخفاض مشاريع الإسكان بشكل ملحوظ؛ نتيجة انخفاض الدعم الدولي خلال العامين المنصرمين. وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى وجود مساكن غير متصلة بشبكة الصرف الصحي، حيث بلغت نسبة المساكن المتصلة بشبكة صرف صحي في قطاع غزة (85.3%) بينما نسبة المساكن التي ما زالت تعتمد على الحفر الامتصاصية بلغت (14.6%)⁽¹⁰⁷⁾.

على الرغم من مرور "خمس" سنوات على انتهاء عدوان تموز/ يوليو 2014م، أشارت البيانات الصادرة عن وزارة الأشغال العامة والإسكان، إلى أن الوحدات السكنية التي دمرت بشكل كلي في عام 2014م والبالغ عددها (11,000) وحدة سكنية، أعيد بناء ما نسبته (86.5%)، والنسبة المتبقية ما زالت تنتظر. الجدير بالذكر أن استهداف المنازل تواصل بعد انتهاء عدوان عام 2014م وبلغ عدد الوحدات السكنية التي تعرضت للتدمير الكلي (227) وحدة سكنية ولا تتجاوز نسبة إعادة الإعمار فيها (68%) فقط، كما يوجد حوالي (800) وحدة سكنية دمرت بشكل كلي قبل عام 2014م لم تتجاوز نسبة الإعمار فيها (68%). وفيما يتعلق بالوحدات السكنية المهتمة جزئياً لم تزل حوالي (13,000) وحدة سكنية تضررت قبل عدوان 2014م بدون أي إصلاح أو تعمير، بينما بلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت بشكل جزئي خلال عدوان 2014م، بحسب حصر وزارة الأشغال والإسكان

⁽¹⁰⁴⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2019م، فلسطين، رام الله.

⁽¹⁰⁵⁾ وزارة الأشغال والإسكان، (يناير 2019)، ملخص مستجدات برامج إعادة إعمار قطاع غزة بعد عدوان (2014م).

⁽¹⁰⁶⁾ لمزيد من التفاصيل، راجع تقرير الميزان حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال العام (2019). الرابط:

<http://www.mezan.org/post/29858>

⁽¹⁰⁷⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنمية الإسكانية المستدامة في فلسطين، مرجع سابق.

حوالي (162,500) وحدة سكنية، تم إعادة إصلاح ما نسبته (64%) منها. وبخصوص الوحدات المدمرة بعد عدوان 2014م والتي بلغت (3,374) وحدة سكنية، ما تم إصلاحه لا تتجاوز نسبته (11.4%)⁽¹⁰⁸⁾.

كما تقتصر المساكن إلى معايير حقوق الإنسان للسكن الملائم إذ بلغت نسبة الأسر (11%) التي تستخدم مصدر مياه شرب آمنة (شبكة مياه عامة متصلة بالمسكن، حنفية عام، بئر ارتوازي (محمي)، ينبوع محمي، مياه تجميع الأمطار، ومياه زجاجات معدنية)⁽¹⁾. وبالرغم من التطورات التكنولوجية وأهمية استفادة البشر منها وكونها أصبحت من المعايير المهمة للسكن المناسب، والتي من بينها الاتصال بشبكات الانترنت فقد أظهرت نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام (2019) أن نسبة الأسر التي لديها نفاذ للإنترنت (73%) في قطاع غزة⁽²⁾. وبالرغم من التطورات التكنولوجية وأهمية استفادة البشر منها وكونها أصبحت من المعايير المهمة للسكن المناسب، والتي من بينها الاتصال بشبكات الانترنت نجد أن نسبة الأسر التي ليس لديها نفاذ للإنترنت بلغت (27%)⁽¹⁰⁹⁾.

الحقوق الثقافية:

انعكس التدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية سلباً على واقع الحقوق الثقافية، وحرمان الأفراد من الاستفادة من التقدم العلمي، كما طرأ تراجع في مستوى الانتاج المعرفي لهم، وتتوعد التحديات والمعوقات التي واجهت الأعمال التدريجي للحقوق الثقافية، نذكرها على النحو الآتي:

الحق في التعليم:

لم يطرأ تغير ملموس على مستوى التدخلات الحكومية التي تسند إلى مبدأ الأعمال التدريجي، والهادفة إلى تجويد وتحسين مخرجات العملية التعليمية؛ وظلت التحديات والعوائق الاقتصادية والسياسية والأمنية ماثلة أمام الجهات المشرفة على التعليم، وحالت دون تحقيق تعليم ذو جودة يواكب التطورات العالمية، ويقدم نوعية فريدة من الكوادر البشرية المؤهلة.

واستمرت الانتهاكات التي تمس بالحقوق في التعليم المناسب، ففي الوقت الذي برزت فيه الحاجة إلى بناء وإنشاء مرافق تعليمية جديدة استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة، وألحقت أضراراً مادية في المرافق التعليمية، وتسببت عمليات التصعيد التي تشنها تلك القوات بين الحين والآخر في تجميد وتعطيل العملية التعليمية وحرمان الطلبة من الوصول إلى مدارسهم.

جدول (3) يوضح عدد المدارس المتضررة خلال العام 2019م وموزعة حسب المحافظة.

المحافظة	عدد المدارس	نوع الضرر
خان يونس	7	جزئي
دير البلح (الوسطى)	6	جزئي

⁽¹⁰⁸⁾ وزارة الأشغال العامة والإسكان، (إبريل، 2020)، تقرير ملخص حول الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة ومستجدات برامج إعادة إعمار قطاع غزة بعد عدوان (2014)، غزة.

⁽¹⁰⁹⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020)، الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والذي يصادف السابع عشر من أيار الرابط الإلكتروني:

<http://www.pcb.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3737>

جزئي	11	غزة
جزئي	8	شمال غزة
جزئي	0	رفح
	32 مدرسة	المجموع

المصدر: مركز الميزان لحقوق الإنسان، قاعدة البيانات، (2020)

وتشير البيانات الواردة في الجدول، أن (32) مدرسة تضررت جراء استهداف قوات الاحتلال للأعيان المدنية والمواقع المحيطة، وتنوعت الأضرار ما بين تحطيم في النوافذ والأبواب؛ ضاعف من حجم الخسائر المالية خاصة في ظل الحصار المفروض وتعقيدات الحصول على مواد البناء والتعمير.

وفي الوقت الذي شكلت فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي عائقاً حقيقياً أمام تطوير العملية التعليمية، تسبب انخفاض مستوى الدعم الدولي، وغياب المخصصات المالية، وانخفاض حجم النفقات التطويرية والتشغيلية في تراجع مستوى جودة الخدمات التعليمية، خاصة مع زيادة معدلات الكثافة الصفية، وانخفاض أعداد المدارس، وضعف عملية استقطاب واختيار وتعيين المعلمين والعاملين في سلك التعليم.

وتشكل الكثافة الصفية واحدة من التحديات التي تشدد عاماً بعد عام، حيث تركت آثاراً سلبية على العملية التعليمية وجودة التعليم. وتعمقت هذه المشكلة في مدارس الوكالة (الأونروا) ومدارس الحكومة، بينما انخفضت في مدارس القطاع الخاص بعد أن أصبحت غالبية الأسر غير قادرة على تحمل كلفة التعليم في المدارس الخاصة.

جدول رقم (4): يوضح الجهات المشرفة على التعليم وعدد الأبنية والمدارس والطلبة في قطاع غزة

الجهة المشرفة على التعليم	عدد الأبنية	عدد المدارس	عدد الطلبة	الكثافة الصفية في عام 2019
وزارة التربية والتعليم	292	414	277153	39.76
الأونروا	178	276	282207	41.17
الخاص	61	61	17591	22.38
المجموع	531	751	576951	39.49

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة 2020/2019، غزة، فلسطين.

ويتضح من الجدول أنه طرأ ارتفاع في معدلات الكثافة الصفية التي بلغت (39.76) في المدارس الحكومية - بواقع (40.11) في المرحلة الأساسية (38.70) في المرحلة الثانوية؛ فيما تجاوزت الكثافة الصفية في مدارس وكالة الغوث (41) في الحجرة الصفية، أما في المدارس الخاصة فتتخفّض إلى (22.3) طالباً وطالبة.

ويشير الاتجاه العام للكثافة الصفية بمقارنتها في عام 2017م أنها في ارتفاع، حيث كانت معدلاتها في المدارس الحكومية لا تتجاوز (38.6)، وفي المدارس التابعة لوكالة الغوث (39.9)، فيما حافظت على معدلاتها في المدارس الخاصة في حدود (22.6).

وحول أعداد المدارس وبالمقارنة بين الأعوام الدراسية (2019/2018) والأعوام الدراسية (2020/2019) نجد أن المدارس الحكومية ارتفع عددها بواقع (5) مدارس جديدة وليس (مباني جديدة) - إذ ارتفع عددها من (409) مدرسة إلى (414) مدرسة، حيث أصبح المبنى نفسه يستخدم للدراسة في فترتين صباحي ومساءلي. وبخصوص وكالة الغوث (الأونروا) فقط أضافت مدرستين وارتفع عددها من (274) مدرسة إلى (276)، بينما المدارس الخاصة ارتفع عددها من (54) إلى (61) مدرسة بواقع (7) مدارس.

كما أظهرت المؤشرات تراجعاً خطيراً في تخصيص الموارد البشرية، ففي الوقت الذي ترتفع فيه أعداد الطلبة نلاحظ انخفاضاً مقلقاً في أعداد العاملين في وزارة التربية والتعليم. وتشير الأرقام الواردة في التقارير الإحصائية لوزارة التربية والتعليم عن الأعوام (2019/2018) و(2020/2019)، إلى انخفاض أعداد المعلمين بوزارة التربية والتعليم الحكومية من (11380) معلم إلى (11062) معلم أي بواقع (318) معلم/ة.

وعند مقارنة التغير في أعداد العاملين ويشمل المدرسين والأذنة والسكرتاريا والحراس، نلاحظ أن عددهم انخفض من (15940) موظف، إلى (14722) موظف أي بواقع (1218) موظف. وهذا على الرغم من ارتفاع عدد الطلبة من (265809) طالب إلى (277153) طالب، أي بواقع (11344) طالب.⁽¹¹⁰⁾

وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن عملية الاستقطاب والتعيين متوقفة حيث كان من المفترض أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتوظيف من (500-800) موظف سنوياً في وزارة التربية والتعليم العالي ما بين (معلم، اداري، مشرف تربوي، وغيره...). علاوة على ذلك توقفت الترقيات والدرجات المستحقة للموظفين، كما تشير المصادر في وزارة التربية والتعليم أن الموازنات التشغيلية التي ترسلها حكومة رام الله لوزارة التربية والتعليم تبلغ نسبتها (0)،⁽¹¹¹⁾

ويعاني برنامج التعليم التابع لوكالة الغوث (الأونروا) من وضع شبيه، ولا سيما في مستوى الاستجابة والتصدي للزيادة في أعداد الطلبة من خلال افتتاح مدارس جديدة واستحداث وظائف جديدة. وعلى الرغم من الزيادة التي طرأت في أعداد المعلمين/ات الجدد بحوالي (183) معلم/ة، بعد أن ارتفع عددهم من (8526) إلى (8709) معلم/ة، إلا أنه بالمقابل نجد أن معدلات الكثافة الصفية ارتفعت بشكل ملحوظ وتجاوزت نظيراتها في مدارس الحكومة.

⁽¹¹⁰⁾ وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي (2020/2019)، والكتاب الإحصائي السنوي للعام الدراسي (2019/2018)، غزة، فلسطين.

⁽¹¹¹⁾ وزارة التربية والتعليم، قطاع غزة، معلومات حصل عليها المركز حول مؤشرات قطاع التعليم، بتاريخ (26، فبراير، 2019)، غزة.

وتتعارض هذه المؤشرات مع مبدأ الأعمال التدريجي للحق في التعليم، واحترام مبدأ التوافر، الذي يستوجب مقابلة الزيادة في أعداد الطلبة زيادة في أعداد المدرسين/ات المدربين.

وصرح سامي مشعشع الناطق باسم وكالة الغوث الدولية (الأونروا) أن قرار الولايات المتحدة بإيقاف (300) مليون دولار قد ضاعف من الأزمة المالية التي تواجهها الأونروا. خاصة في ظل الطلب المتزايد على الخدمات بسبب زيادة أعداد اللاجئين ودرجة هشاشة الأوضاع المعيشية والفقر المتفاحم. وتواجه الأونروا عجز كبير في موازنتها، وتبذل جهود كبيرة لجسر الفجوة التمويلية لموازنتها (112)

من جهة أخرى تواجه العديد من مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة تحديات قد تحد من استمرارها في تقديم خدماتها للطلبة، ولاسيما ارتفاع معدلات العجز المالي وتراكم المديونية عليها. واضطرت الجامعات إلى خفض رواتب العاملين الأكاديميين والإداريين؛ وبموازاة ذلك مارست ضغوطاً كبيرة على الطلبة، وصلت إلى حد حرمانهم من دخول قاعات الامتحان. والأمر نفسه ينسحب على شهادات التخرج وحرمان الخريج من استلامها في حالة لم يسدد كافة الرسوم.

وتباينت الجامعات والكليات في التحديات التي تواجهها، إلا أن الأزمة المالية شكلت القاسم المشترك بين هذه المؤسسات. وظهرت الأزمة بشكل أكبر في الجامعات العامة مثل: جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية، وجامعة القدس المفتوحة كونها تتلقى دعماً حكومياً محدوداً، في ظل شح المصادر التمويلية الكافية والثابتة، ما تسبب في تفاقم مديونية الجامعات وعجزها عن تنفيذ برامجها على الوجه الأمثل؛ وأمام هذه التطورات أصبحت الرسوم هي الإيراد الرئيس للجامعات.

ونتيجة عدم قدرة العائلات على دفع رسوم الدراسة، وعدم وفاء الحكومة (وزارة التعليم العالي) بمخصصات الجامعات، نجم عن ذلك أزمات طاحنة تفاقمت مع غياب القدرة على دفع الرسوم حيث أصبحت الجامعات لا تستطيع مواصلة عملها، ومع هذه التطورات أصبح الطلبة بين مطرقة الأوضاع الاقتصادية، التي أضعفت قدرة أسرهم على دفع الرسوم، وسندان دفع الرسوم والرغبة في استكمال التعليم (113)

وحول صعوبة الأوضاع المالية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، عرضت اللجنة المشتركة للجامعات الفلسطينية والتي تضم جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية وكلية العلوم التطبيقية، واقع الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وأكدت أن الأزمة كبيرة ويتجاهلها البعض، لكن الطلاب وأسرهم يشعرون بها. وأكدت اللجنة أن عدد الطلبة المسجلين في الجامعات انخفض خلال العشر سنوات الماضية. ودعت اللجنة إلى دعم الجامعات؛ كونها تقدم خدمة اجتماعية للمواطنين. (114)

(112) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (26، تموز/2018)، تصريح منسوب للناطق الرسمي للأونروا سامي مشعشع حول تداعيات العجز المالي على خدمات الطوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/qSOBV>

(113) مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2020)، تقرير بعنوان: أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم في التعليم العالي.

(114) وكالة معاً الإخبارية، (26، يوليو، 2019)، جامعات غزة تتجه نحو الانهيار والاعلاق، تاريخ الاطلاع: (27، ديسمبر، 2019)، الرابط الإلكتروني:

<https://cutt.us/XF59o>

وتوصل مركز الميزان لحقوق الإنسان، في تقرير أصدره حول التعليم العالي، إلى أن عبء تكلفة التعليم العالي أصبح يتحمله الطلاب وأسرهم، وفي ظل هذه الظروف استطاع ما نسبته 25 - 30% فقط من مجموع الطلبة دفع رسوم الفصل الثاني من العام 2018/2019م، بشكل كامل، بينما لم يتمكن حوالي 70% من دفع الرسوم كاملة، وتراجع التحصيل المالي كبديل رسوم دراسية.

وجراء هذه التغيرات وانعكاسها على التعليم العالي، ظهر خلل وتفاوت بين أعداد الطالبات الملتحقات بالجامعة وأعداد الطلاب لصالح الطالبات وهذا مؤشر خادع؛ لأن ارتفاع أعداد الطالبات يرجع إلى طول الفترة التي تستغرقها الطالبات في الانتهاء من التعليم. وعند مراجعة أعداد الخريجين نلاحظ فجوة بين أعداد الطالبات والطلاب الذين يتخرجون من الجامعة لصالح الطلاب؛ الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن الطالبات يدفعن ثمن تدهور الأوضاع الاقتصادية أكثر من الذكور.

وتشير نتائج التقرير إلى استمرار مشكلة احتجاز آلاف شهادات التخرج بسبب عدم تسديد الخريجين رسوم الشهادة، أو تراكم أقساط غير مسددة. ويواجه الطلبة في معظم مؤسسات التعليم العالي هذه المشكلة؛ وما يبعث على القلق أن نسبة الإناث المحتجرة شهادتهن تفوق نسبة الذكور في بعض الجامعات.

وعلى صعيد التحديات والمعوقات المتعلقة بتوفير الطاقة، ظلت أزمة الكهرباء تراوح مكانها وخلقت واقعاً قاسياً وشكلت تحدياً حقيقياً أمام سير الخدمات التعليمية بالشكل المناسب. وفرض انقطاع التيار الكهربائي، ولفترات طويلة، أعباء على الطلبة في كافة المراحل، خاصة في قدرتهم على الدراسة والذاكرة، وتأدية الواجبات، والمهام الأكاديمية المطلوبة.

حق المشاركة في الأنشطة الثقافية:

ظلت العوامل والأسباب التي تنتهك الحقوق الثقافية على حالها ودون أي تغيير يذكر، لم يطرأ تحسُّن على تمتع الفلسطينيين بالحقوق الثقافية، حيث ضاعفت القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة من صعوبة الاستفادة من فوائد التطور العلمي. ولم يتمكن الأفراد من حضور الفعاليات والمؤتمرات والندوات الثقافية والتعليمية خارج قطاع غزة. وحرَم السكان الاستفادة من فوائد التعاون الدولي في مجال العلم والثقافة.

وعلى الصعيد المحلي تسبب الانقسام الداخلي الفلسطيني في انخفاض المخصصات المالية الرامية إلى تطوير وتنمية الحياة الثقافية، حيث لجأت الجهات الحكومية في قطاع غزة - في محاولة منها للتغلب على الأزمة المالية - إلى دمج وزارة الثقافة مع وزارة التربية والتعليم في غزة، ما تسبب في نقص الكوادر المتخصصة، وسادت حالة من الارباك والإبطاء نحو استكمال تنفيذ الخطة المعدة لوزارة الثقافة (115).

ولم تحظ المرافق والمؤسسات الثقافية بالاهتمام الكافي، خاصة على صعيد مشاريع إعادة تشييد وإصلاح المقرات الثقافية التي تم تدميرها في وقت سابق، ولم يُعدَّ بناء المرافق الثقافية المدمرة مثل: مبنى دار الكتب الوطنية والتي دمرها الاحتلال خلال العام

(115) وزارة الثقافة بغزة، التقرير السنوي لوزارة الثقافة، من الفترة 2019/01/01 حتى 2019/12/31.

2018م، والتي لها أهمية واضحة في حفظ التراث الثقافي والحضاري. وكذلك مبنى مؤسسة "سعيد المسحال للثقافة والفنون"، وتؤكد المعلومات المتوفرة أنها لم تحظ بالاهتمام وما زالت على حالها دون تدخلات فعالة لإعادة إنشائها (116).

وعلى صعيد الجهود المبذولة لتعزيز تمتع الأفراد بحقوقهم الثقافية وتنميتها، وضمان حرية التبادل الثقافي عبر افتتاح المكتبات والمرافق الثقافية، ظلت الجهود والتدخلات في هذا السياق متواضعة، وطوال عام 2019م لم تضاف إلا مكتبة واحدة بعد قيام وزارة الثقافة بإنشاء مكتبة في مقر وزارة الثقافة في مدينة حمد بخان يونس. (117) وتشير المعطيات الميدانية إلى أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) حرصت على تفعيل المكتبات المدرسية، ووقعت عقوداً لتشغيل أمناء مكتبات متخصصين على بند البطالة المؤقتة ولمدة (6) شهور. وفي هذا السياق أعادت (الأونروا) فتح مكتبة البحرين المجاورة لمدرسة الفاخورة في مخيم جباليا، ومكتبة البحرين العامة في مدينة رفح والتي أُغلقت لفترة في العام 2018م.

ومن المؤشرات المقلقة على صعيد الانتاج الثقافي والإبداعي، فقد طرأ تراجع كبير في أعداد الكتب التي حصلت على رقم إيداع من وزارة الثقافة بغزة، حيث منحت وزارة الثقافة في العام 2019م (254) رقم تسجيل حق إيداع لإصدارات كتب، بينما في العام 2018م بلغ عدد الكتب المنشورة التي حصلت على رقم الإيداع من وزارة الثقافة بغزة (341) رقم إيداع لمؤلفات جديدة؛ ويُعزى الانخفاض إلى التراجع في الأحوال الاقتصادية؛ والتي تؤثر سلباً على الحقوق الثقافية، فتكلفة طباعة كتاب تُعد مرهقة مالياً في ظل الوضع الاقتصادي القائم في قطاع غزة في العام 2019م، تدفع الكاتب لتأجيل نشر إنتاجه إلى حين ميسرة. هذا بالإضافة إلى أن تنظيم حقوق الملكية الفكرية وتسجيل الانتاج ينظمه قراراً وليس قانوناً ملزماً؛ وعليه فهو لا يُجرم المؤلف إن لم يُودع نسخاً من مؤلفاته. (118)

وشهد العام 2019م استمرار توقف المشاركة الإقليمية في المعرض السنوي للكتاب في قطاع غزة للعام السادس على التوالي؛ بسبب الحصار المفروض على غزة. وفي هذا الصدد أقامت وزارة الثقافة في شهر ابريل/نيسان 2019م وبالشراكة مع بلدية غزة معرض "غزة هاشم للكتاب" الذي استمر لمدة عشرة أيام، ونُظم في مركز رشاد الشوا الثقافي وسط مدينة غزة بمشاركة العديد من دور النشر ومؤسسات ثقافية وخيرية محلية. وضم المعرض أكثر من 20 ألف عنوان كتاب في مجالات علمية وثقافية متنوعة. (119) وعليه وكون المشاركة في المعرض محلية فهو لا يلبي احتياجات الباحثين، حيث إن المكتبات ودور النشر من خارج القطاع لم تتمكن من المشاركة.

وينبغي التأكيد على أن القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة، حرمت الفلسطينيين من حقهم في التواصل مع المحيط الإنساني والمشاركة في المؤتمرات الخارجية والمشاركة في معارض الكتب الدولية. ومن جهة أخرى ضعفت قدرة وزارة الثقافة على إنجاز وتنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات الإبداعية، مثل: مخيم القراءة، وبرنامج (القيادة الثقافية)، مكتبة الطفل، مدينة الثقافة الفلسطينية، المؤتمر الثقافي السنوي، كشك القراءة مقاومة، المسابقة السنوية في القصة والرواية، الفنون التشكيلية، الأفلام

(116) المرجع السابق

(117) المرجع السابق

(118) د. محمد الشريف عبر الهاتف، مدير دائرة المكتبات في وزارة الثقافة بغزة.

(119) مرجع سابق، التقرير السنوي لوزارة الثقافة.

القصيرة، تكريم المركز الثقافي المثالي، (أفضل مؤسسة ثقافية)، رعاية أنشطة المراكز الثقافية وتطويرها، فتح مكتبات جديدة في المناطق النائية، مهرجان التراث السنوي، منح جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية للكتاب والأدباء والمتقنين والفنانين الفلسطينيين.

الخلاصة والتوصيات:

يشير التقرير إلى استمرار انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي استمرت في عام 2019م، وأفضت إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، وفي الوقت نفسه أسهمت في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وحالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، باستمرارها في فرض عقوبات جماعية على السكان المدنيين المحميين من خلال الحصار والإغلاق وتقييد حرية الحركة للأفراد والبضائع.

وكشف التقرير عن مؤشرات وبيانات خطيرة تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة ومن بينها، انخفاض الطاقة الانتاجية في القطاعات الصناعية التخصصية إلى ما نسبته (23%)، وارتفاع العدد التراكمي للمصانع المغلقة حيث بلغ (534) مصنع، واستمرار النقص الحاد والمزمّن في الطاقة الكهربائية ليسجل نسبة عجز بلغت نسبتها (68%). كما بلغت نسبة الفقر (53%)، وتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي لينخفض إلى (1,417) دولاراً أمريكياً، في تراجع بلغت نسبته (2.8%) عما كان عليه في عام 2018م، واستمر ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى ما نسبته (45%)، ومعدلات انعدام الأمن الغذائي حوالي (69%). ويشير التقرير إلى استمرار تدهور الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية، حيث استمر النقص في المهمات الطبية وبلغ ما نسبته (26.1%) من إجمالي القائمة الرئيسية، فيما بلغت الأصناف الصغرى للأدوية (47,8%)، وحوالي (35%) من طلبات المرضى المقدمة للسلطات الإسرائيلية كان مصيرها الرفض أو المماطلة الأمر الذي أفضى إلى وفاة سيدة وطفل.

كما استمر التدهور في خدمات التعليم ما شكل مساساً بالحق في التعليم المناسب، ولاسيما الزيادة المستمرة في مشكلة الكثافة الصفية، وتراجع أعداد الموظفين في وزارة التربية والتعليم عن نظيراتها في العام المنصرم، بالرغم من الزيادة الواضحة في أعداد الطلاب والطالبات. واستمر النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية وشكلت آثارها مساساً بجملة حقوق الإنسان، وكبد القطاعات الاقتصادية خسائر فادحة، ويؤثر سلباً وبشكل فعال على خدمات المياه والصرف الصحي.

كما يظهر التقرير أثر الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة على القطاعات الاقتصادية، ولاسيما قطاعي الزراعة والصيد البحري، ودورها في إفقار المزيد من السكان والمساس بالسلة الغذائية للقطاع.

ويشير التقرير إلى أن تدابير التقشف التمييزية في السياسات المالية العامة انعكست على قيمة الرواتب للموظفين في الوظيفة العمومية وأثرت على القوة الشرائية للمواطنين. كما أنها انعكست على أحوال المواطنين ودفعت عشرات الآلاف منهم نحو دائرة الفقر والبطالة، خاصة في ظل انخفاض المخصصات المالية والنفقات التطويرية، في مخالفة لواجب الحكومة في الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتسبب ضعف الخدمات الأساسية في مجال الصحة، والتعليم، والبرامج الاجتماعية، في تدهور مضطرب لواقع تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي بعض الأحيان تسبب هذا الضعف ولاسيما في قطاع الخدمات الصحية في وفاة مرضى في ظل استمرار الحصار والإغلاق الذي يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى المستشفيات.

وأدت القيود المفروضة على حرية حركة الأفراد والبضائع إلى تراجع خطير في القطاعات الاقتصادية، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. وتفاقمت مشكلة البطالة، وارتفعت مستويات الفقر.

هذا وتشير المؤشرات والأرقام التي أوردها التقرير إلى عدم اتخاذ الفاعلين تدابير من شأنها التخفيف من حدة الأزمة وحماية حقوق المواطنين، فعلى العكس من ذلك جرى إقصاء بعض الفقراء من قائمة المستفيدين من خدمات الحماية الاجتماعية، بالرغم من ازدياد أعداد الفقراء وبدلاً من الاستجابة لمعطيات الواقع وتوسيع دائرة المستفيدين جرى تقليص أعدادهم.

وكشف عام 2019م أن الفجوة كبيرة وواسعة بين ما تضمنته الخطط التنموية العالمية والخطط الوطنية المرحلية من جهة والواقع الفعلي من جهة أخرى، ونتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الفلسطيني، واستمرار الحصانة لمرتكبي الانتهاكات، تعذر حماية حقوق الإنسان، التي تشكل الركيزة الأساسية في بناء مجتمع أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً، وذلك وفقاً للإطار الإنمائي الذي وضعته الأمم المتحدة والذي عرف بخطة التنمية المستدامة لعام 2030م.

إن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناء مجتمع أكثر سلاماً وعدلاً يتطلب تفعيل واحدة من الاستراتيجيات المهمة من خلال إعمال وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة، بما يكفل معاقبة المنتهكين وتعزيز وصول الضحايا إلى العدالة وجبر ضررهم المادي والمعنوي.

وبناء على ما تقدم ومن أجل تحقيق وإعمال الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وحماية حقوق المواطنين، وتعزيز التعاون في قضايا المناخ والبيئة والصحة والثقافة والعلم، ينبغي على الجهات المحلية والدولية قهر العديد من الحواجز والتحديات التي تحول دون تحقيق هذه الغاية، وعليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب:

1. المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والتدخل الفاعل؛ لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال لإجبارها على احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما يشدد المركز على ضرورة تفعيل أدوات المحاسبة، وملاحقة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كونها تشكل وسيلة من شأنها أن تحد من الانتهاكات وأن تحمي سكان قطاع غزة.
2. المجتمع الدولي بالتدخل لوضع حد للنقص الشديد والمتفاقم في الطاقة الكهربائية؛ الأمر الذي يمس بجملة حقوق الإنسان لسكان قطاع غزة. ودعم الجهود المحلية لتحسين جودة البيئة من خلال دعم مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي، وتحلية مياه البحر، وتسريع العمل في المشاريع القائمة لوضع حد للنقص الشديد في المياه الصالحة للاستخدام الآدمي، وحماية مكونات البيئة المختلفة ووقف تلوثها المتسارع ولاسيما تلوث مياه البحر، الذي يحرم السكان من التنفس الوحيد المتاح والممكن.
3. تعزيز التعاون الدولي في مجال حل المشكلات المعقدة التي يعاني منها السكان في قطاع غزة، وزيادة حجم المساعدات والمنح، وإيلاء الاعتبار لمتطلبات النمو في القطاعات الاقتصادية؛ كي يتمكن قطاع غزة من التغلب على الأزمات والحيولة دون وقوع كارثة إنسانية.

4. يطالب الأطراف الفلسطينية المختلفة باتخاذ التدابير الكفيلة بإنهاء الانقسام الفلسطيني، وعدم زج الخدمات الأساسية للمواطنين في أتون الصراع السياسي، كما ويطالب المركز بتعزيز سيادة القانون والفصل بين السلطات وتعزيز الاستقلال المالي والمؤسسي للسلطة القضائية، والمشاركة إلى إجراء انتخابات عامة رئاسية وبرلمانية، تجدد شرعية المؤسسات وتضمن للمواطنين ممارسة حقهم الأساسي في الانتخابات واختيار من يمثلونهم.
5. الحكومة الفلسطينية والدوائر الحكومية كافة بالتدخل الفاعل لوقف الثنائية القائمة، واتخاذ التدابير الخاصة، ووضع الموازنات، وتخصيص الموارد التي تكفل معالجة الأزمات التي تعصف بسكان القطاع، وبما يضمن حماية، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيه صرف رواتب الموظفين العموميين وفق الأصول القانونية.
6. ضرورة العمل على زيادة الوظائف المخصصة لمجالي الصحة والتعليم، وتوفير موازنات عامة تلحظ الحاجة الماسة للتوظيف في مختلف القطاعات، وأن تستند التعيينات على أسس الكفاءة والنزاهة، ووفق معايير تراعي الجودة في التعليم.
7. ضرورة اتباع سياسة مالية تراعي دعم القطاعات الاقتصادية، وعلى الدوائر والمؤسسات الحكومية البحث في تدابير مالية، من بينها تأجيل أو إعطاء فترة سماح عن القروض والضرائب والرسوم التي تفرض على السلع والخدمات العامة في قطاع غزة، خاصة في ظل حالة الانهيار الاقتصادي، وتدهور مستويات المعيشة.
8. دعم البلديات بمخصصات طارئة لتمكينها من تقديم خدماتها التي لا غنى عنها لحياة السكان، والتي تسهم في تحسين جودة البيئة التي تعاني من تدهور متواصل ولا سيما في موضوع جمع النفايات والتخلص منها، والإشراف على معالجة مياه الصرف الصحي، وتزويد المنازل بالمياه الصالحة للاستخدام الآدمي بشكل دائم ومنظم.
9. زيادة الخطط والمشاريع الهادفة إلى ضمان الحصول على المياه النظيفة للشرب، وفي حالة وضع تعرفه للخدمات المتعلقة بالمياه يجب أن تراعي ظروف المواطنين والفقراء في قطاع غزة وأحوالهم الاقتصادية.

انتهى



المكتب الرئيسي
فلسطين - قطاع غزة، مدينة غزة، حي الرمال الغربي، الميناء، (مقر السفارة الروسية سابقاً).
ت: 972 - 8 2820447 - 972 - 8 972-2820442
مكتب جباليا
فلسطين، قطاع غزة، محافظة شمال غزة، مخيم جباليا، شرق مفترق الترانس،
ص.ب : 2714
ت: 972 - 8 2484555 - 972 - 8 2484554 فاكس
مكتب رفح
فلسطين - قطاع غزة - رفح، شارع عثمان بن عفان، بناية قشطة، الدور الثاني.
ت: 972 - 8 2137120
البريد الإلكتروني info@mezan.org - Mezan@palnet.com
www.mezan.org